وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغـواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية المنتهجة من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية –دراسة حالة–"عينة من الوكالات البنكية في ولاية الأغواط"

من إعداد الطالبين:

- **بديرينة حسناء**
- **عيواز رابح**

الأستاذة المشرفة:

- **د. طعابة سمية**

لجنة المناقشة

أ.د. زاوي أسماء	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
د. طعابة سمية	**أستاذ محاضر "ب"**	**مقررا**
د.بوداود فاطمة الزهراء	**أستاذ محاضر "أ"**	**ممتحنا**

محضر رقم: 08/م.ت/2022 بتاريخ: 2022/06/29

السنة الجامعية: 2022/2021

قال الله جل جلاله

﴿وأحل الله البيع وحرم الربى. . . . . .﴾

سورة البقرة الآية:275

﴿ يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وذروا ما بقي من الربى إن كنتم

مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم

فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون. . . . . .﴾

سورة البقرة الآية: 278-279

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من قال الله في شأنهما

﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾

والدي العزيزين أطال الله في عمرهما:

أمي الغالية نبع الحنان التي ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

ابي رمز شموخي وعزة نفسي وقوة شخصي

إلى الأعمدة التي أضل أرتكز عليها إخوتي: نريمان ورفيق

ألى من يرسمون منحنى الأحباب أمي الثانية والغالية خديجة

إلى صديفاتي ، فضيلة، ديدي، زهيرو، فادية، وداد، مباركة

إلى كل من وسعهم قلبي ونسيهم قلمي

بديرينة حسناء

الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمان " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

شمعت حياتي ودعم مساري إلى من تعبت وقاست الكثير من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح

إلى

من رضيت بالقليل لتصنع منه الكثير، أمي الغالية.

إلى سندي في هذه الحياة وكل قوتي، الذي تعب من أجل إسعادي، وأفنى حياته من أجل تعليمي ابي

العزيز

إلى إخواني أمين ، أحمد ، زكريا ، أدم و أخواتي مليكة ، خديجة ، مريم حفظهم الله

الى من وقفت بجانبي و خطت معي خطواتي و يسرت لي الصعاب الى زميلتي العزيزة بدرينة حسناء

التي لم تفارقني و تعبت معي في انجاز هذا العمل. .

الى استاذتي طعابة سمية و أهل الفضل عليا بإشرافها على هذا العمل.

إلى كل من أحب لي الخير والنجاح يوما ما

عيواز رابح

الشكر والعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر

والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأمن علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله " عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله

بقرآنه المبين، فعلمنا مالم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد . الحمد لله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز

هذا العمل المتواضع .

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان وخالص العرفان والتقدير الى الدكتورة المشرفة طعابة سمية

على كل ما قدمته لنا من توجيه وإرشاد ودعم .

كما نتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور سعيداني محمد على دعمه ومساندته فقد كان نعم الأستاذ الناصح .

ونشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز وإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة

هذه المذكرة، وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات .

ملخص الدرسة

ملخص الدراسة بالعربية

تناولت مذكرتنا موضوع، "مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية المنتهجة من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية –دراسة حالة–عينة من الوكالات البنكية في ولاية الأغواط" بحيث أنها تهدف إلى توضيح إتجاه البنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية بإعتباره بديلا إستراتيجيا، وذلك بإتباعها منهج التحول الجزئي متن خلال إنشاء نوافذ إسلامية كوحدات إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وذلك بهدف دوافع إقتصادية أهمها تعظيم الربح.

ومن خلال دراستنا توصلنا لبعض النتائج أهمها أن توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء نوافذ إسلامية تجربة ناجحة كما يعتبر تصريحا ضمنيا من البنوك التقليدية على نجاح الصيرفة الإسلامية، وتعتبر الجزائر من الدول التي توسع إهتمامها بالنوافذ الإسلامية، حيث بدأت البنوك العمومية التقليدية بإنشائها إضافة إلى البنوك الخاصة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، المنتجات الإسلامية، التمويلات الإسلامية.

Resumé

Notre mémoire a traité un sujet sous le titre: « l'efficacité des formules de financement islamique adaptée par les banques traditionnelle à travers les fenêtres islamique - étude de cas un échantillon des agences bancaires de la vilage de Laghouat »

elle vise à clarifier la tendance des banques traditionnelles à prendre le Le modèle bancaire islamique comme alternative stratégique, en le suivant L'approche de transformation partielle est basée sur la création de guichets islamiques en tant qu'unités administratives au sein de la structure organisationnelle de la banque, dans le but de motivations économiques, dont la plus importante est la maximisation du profit.

Grâce à notre étude, nous sommes parvenus à certains résultats, dont le plus important est que les banques traditionnelles dirigent la banque islamique à travers la mise en place de guichets islamiques, car cela est considéré comme une déclaration implicite par les banques traditionnelles sur le succès des banques islamiques.

Les mots – clé:

- les banques islamiques,
- les guichets islamiques,
- les produits islamiques,
- les finances islamiques.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**V**
ملخص الدراسة	**VI**
فهرس الدراسة	**X**
قائمة الجداول	**XV**
قائمة الأشكال	**XVII**
قائمة الملاحق	**XX**
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمتغيرات الأساسية للبنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن البنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية	**03**
المطلب الأول: لمحة عن البنوك التقليدية	**03**
المطلب الثاني: ماهية البنوك الإسلامية	**06**
المطلب الثالث: التمويل الإسلامي	**12**
المطلب الرابع: الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	**25**
المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية	**27**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	**27**
المطلب الثاني: أهداف إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	**28**
المطلب الثالث: آراء حول إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	**29**
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية	**30**
المبحث الثالث: مسائل متعلقة بإنشاءالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر	**33**
المطلب الأول: متطلبات إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر	**34**

المطلب الثالث: إنشاء نوافذ إسلامية في إطار أحكام النظام 20-02 في الجزائر	36
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول العربية في إنشاء نوافذ إسلامية	39
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: مدى نجاعة إنتهاج صيغ التمويل الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية	43
تمهيد	44
المبحث الأول: تقديم الوكالات البنكية المعنية بالدراسة	45
المطلب الأول: : تقديم بنك الخليج الجزائري(AGB)	46
المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)	48
المطلب الثالث: تقديم بنك القرض الشعبي الوطني(CPA) وبنك التنمية المحلية BDL	51
المطلب الرابع: الدراسة الإقتصادية للبنوك محل الدراسة	54
المبحث الثاني: التتبع العملي لصيغ التمويل الإسلامية من خلال نافذة بنك الخليج الجزائري (AGB)	56
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائري	57
المطلب الثاني: تطور التمويلات الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائري	58
المطلب الثالث: مقارنة حجم النشاط الإسلامي بالنشاط التقليدي على مستوى بنك الخليج الجزائري	60
المطلب الرابع: تقييم تجربة فتح النافذة الإسلاميةعلى مستوى بنك الخليج الجزائري	62
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة من الوكالات البنكية	76
المطلب الأول: وصف أداة الدراسة	77
المطلب الثاني: طريقة سير المقابلات مع البنوك	78
المطلب الثالث: تحليل نتائج المقابلة	79
خلاصة الفصل الثاني	89

خاتمة	**90**
قائمة المراجع	**96**
الملاحق	**102**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	فروقات الجوهرية بين بنوك تقليدية	26
02	بنوك تقليدية العاملة في الجزائر والتي تتبنى النوافذ الإسلامية	38
03	معلومات حول بنك الخليج الجزائري AGB	47
04	معلومات حول بنك الوطني الجزائري BNA	49
05	معلومات حول بنك قرض الشعبي الجزائري CPA	51
06	معلومات حول بنك تنمية محلية BDL	53
07	بيانات أكبر 10 بنوك جزائرية و ترتيبها بحسب جسم موجودات لسنتي 2019-2018	55
08	تطور تمويل إسلامي على مستوى بنك خليج الجزائري AGB	58
09	تطور حجم التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري (AGB) مقارنة بالتمويلات الإسلامية	61
10	أهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2007	63
11	أهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) بعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2008 إلى سنة 2017	68
12	أهم النسب المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2017	73
13	طريقة سير المقابلة التي أجريت مع مجموعة من البنوك بولاية الأغواط	78
14	إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة: (أهداف وتحديات إنشاء النوافذ الإسلامية)	80

15	إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة: (متطلبات وخطوات إنشاء نوافذ إسلامية)	82
16	إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة: (دور هيئة الرقابة الشرعية في النافذة الإسلامية)	84
17	إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة: (التتبع العملي للنافذة الإسلامية)	86

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	موارد البنك التقليدي	05
02	استخدامات بنك تقليدي للأموال	05
03	أهداف بنك إسلامي	12
04	آلية صيغة المضاربة	18
05	آلية صيغة المشاركة	20
06	آلية صيغة الإستصناع	22
07	آلية صيغة السلم	24
08	صيغ تمويل إسلامي	25
09	هيكل تنظيمي لبنك الخليج الجزائري AGB	47
10	هيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	50
11	هيكل تنظيمي لبنك قرض الشعبي الجزائري CPA	52
12	هيكل تنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL	54
13	موقع بنوك محل الدراسة من الموجودات بنوك الثمانية الأولى بالجزائر	56
14	تطوير التمويل الإسلامي على مستوى بنك خليج الجزائر AGB من سنة 2008 إلى 2017	59
15	نسبة تطور التمويل الإسلامي على مستوى بنك الخليج الجزائري AGB	59
16	تطور نسبة التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري مقارنة بالتمويلات الإسلامية	61
17	تطور نسبة التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري مقارنة بالتمويلات الإسلامية	62
18	تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)	64

19	تطور مطلوبات (أصول) بنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)	65
20	تطور إجمالي الإيرادات والدخل الصافي لبنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)	66
21	تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2008 إلى سنة 2020	69
22	تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2008 إلى سنة 2020	70
23	تطور الإيرادات والدخل الصافي لبنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2008 إلى سنة 2017	71
24	تطور النسب المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2017	73

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستمارة المقابلة	103
02	النظام 02-20	104
03	المطابقة الشرعية لبنك التنمية المحلية	107
04	المطابقة الشرعية للبنك الوطني الجزائري	108
05	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	109

المقدمة

تـمـهـيـد

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم ممولي الاقتصاد، فبدونه لا يستطيع أي إقتصاد أن يؤدي وظيفته وهذا راجع إلى الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية، مما أصبح له دورا كبيرا وأهمية أكبر في دفع عجلة النمو الاقتصادية إلى الأمام وذلك لإتصاله الوثيق بالحياة الاقتصادية وتأثيره الفعال على مجرى النشاط الاقتصادي.

إن تشريعات الإسلام جمعت بين المعاملة والعبادة، والقيم الاقتصادية والمعنوية، لذلك إهتم الإسلام بوضع قواعد لضبط المعاملات المالية، ومن هذا المنطلق ظهرت البنوك الإسلامية التي إعتبرت الحدث الأبرز في مجال العمل المصرفي مما جعل لها إنتشارا واسعا وتقدما ملموسا ونهضة في مختلف دول العالم الإسلامية والغير إسلامية، حيث عملت هذه الأخيرة على التوغل في جميع أنواع العمل المصرفي المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مما جعلها تحقق نجاحا معتبرا في مجال نشاطها من خلال تقديمها لباقة من الخدمات المصرفية في قالب إسلامي، حيث أن البنوك الإسلامية تقدم مجموعة من المنتجات التمويلية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن قاعدة الربا التي تتبعها البنوك التقليدية والتي تقوم على مبدأ المشاركة، وتطالعنا العديد من الشواهد بأن للصناعة المالية الإسلامية دور ملحوظ في تجسيد آليات عمل البنوك الإسلامية من خلال تحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات تمويلية جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء في إطار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ونظرا لتفوق الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للصيرفة التقليدية قامت العديد من البنوك التقليدية بالتوجه إلى التحول الجزئي من خلال فتحها لنوافذ إسلامية التي هي كيان مالي مملوك لبنك تقليدي يقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات والخدمات التقليدية، وذلك لتتفوق على نظيرتها الإسلامية مما جعل البنوك التقليدية تضع خطة متكاملة للتحول إلى الصيرفة الإسلامية والأخذ بالإجراءات والمتطلبات الواجب توفرها، كما أن الجزائر تسعى لتطوير الصيرفة الإسلامية خاصة مع صدور النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الخاص بالصيرفة التشاركية، والذي يدعم فتح النوافذ الإسلامية وتسويق منتجات تمويل وفق أحكام الشريعة.

أولا: إشكالية الموضوع:

وعلى ضوء ما تقدم سوف نعالج هذا الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

- ✓ **ما مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية؟**

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالنوافذ الإسلامية؟
- ✓ ماهي أهم دوافع فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية؟
- ✓ ماهي آلية عمل النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائري؟
- ✓ ما مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائري وبعض الوكالات البنكية المتواجدة في الأغواط؟

ثانيا: فرضيات الموضوع

- ✓ تعتبر النوافذ الإسلامية شكل من أشكال تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ الدافع الأساسي لفتح نوافذ إسلامية يتمثل في الدافع العقائدي أو الشرعي؛
- ✓ شمل عمل النافذة الإسلامية توفير خدمات إسلامية لإستقطاب شريحة واسعة من الزبائن الذين يميلون إلى التعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية؛
- ✓ هناك نمو وأرباح معتبرة في بنك AGB من خلال توفيره لمنتجات تمويل إسلامية على مستوى نافذته وعلى الوكالات البنكية الأخرى.

ثالثا: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في الأهمية العلمية والأهمية الاقتصادية:

الأهمية العلمية:

- ✓ إثراء المكتبة الجامعية؛

الأهمية الاقتصادية:

- ✓ حاجة الجزائر للإهتمام بالصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية كخطوة أولى لتحول النظام المصرفي؛
- ✓ الأهمية الكبيرة للنوافذ الإسلامية كونها تستقطب الشريحة التي تمتنع عن التعامل بالربى؛
- ✓ كما تظهر الأهمية في تبيان مدى نجاعة صيغ التمويل المقدمة من خلال النافذة الإسلامية.

رابعا: أهداف الموضوع

يسعى الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء على المنتجات التمويلية الإسلامية في البنوك التقليدية؛
- ✓ إبراز أثر الصيرفة الإسلامية على سياسة التمويل المتبعة في البنوك التقليدية الجزائرية؛
- ✓ عرض لأهم التحديات التي تواجه مسار تطبيق الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ توضيح مفهوم إضافة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ بيان أهداف توجه البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية.

خامسا: المنهج والأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل إختبار صحة الفرضيات المذكورة وبالإعتماد على الطريقة المنهجية التي تضمن ترابط أجزاء الموضوع وتسلسل عناصره إعتمدنا في دراستنا على:

- ✓ **المنهج الوصفي:** وذلك لدراسة الجوانب النظرية للبحث، بجمع وعرض المفاهيم العامة المتعلقة بالبنوك الإسلامية بالإضافة إلى أهم النقاط الأساسية للنوافذ الإسلامية؛
- ✓ **منهج الدراسة الميدانية:** وذلك فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة بهدف إبراز نجاعة صيغ التمويل الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى الأدوات المستخدمة في دراستنا وتمثلت في:

- ✓ الإعتماد على مراجع المكتبة؛
- ✓ مقالات منشورة؛

- ✓ الندوات والمؤتمرات والبحوث؛
- ✓ المواقع الإلكترونية؛
- ✓ التقارير السنوية للبنوك؛
- ✓ مذكرات دكتوراه وماجستير.
- ✓ وتم الإعتماد في الجزء الأخير من الجانب التطبيقي على الطريقة الحوارية مع مسؤولي مصلحة النوافذ الإسلامية في مجموعة من البنوك .

سادسا: أبعاد الموضوع

حيث تمثلت الحدود الزمانية والمكانية للبحث في:

- ✓ **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة في مدة سبعة أشهر؛
- ✓ **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الميدانية للدراسة كل من البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية بالإضافة إلى بنك القرض الشعبي الجزائري.

سابعا: أسباب إختيار الموضوع

تتلخص دواعي إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- ✓ **الأسباب الذاتية:**
  - الرغبة الشخصية في الإطلاع على الموضوع والإحاطة بكل عناصره الخاصة من كل الجوانب؛
  - يمثل موضوع البحث جزاءا من التخصص.
- ✓ **الأسباب الموضوعية:**
  - يعتبر موضوع تطبيق الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية من المواضيع الحديثة التي لم تنل نصيبها من الدراسة السابقة؛
  - محدودية الدراسات والبحوث في هذا المجال في الكلية؛
  - معرفة تأثير توفير صيغ تمويل إسلامية من خلال نوافذ إسلامة على مستوى البنوك التقليدية.

ثامنا: صعوبات الموضوع

- ✓ قلة المراجع والدراسات السابقة في هذا الموضوع كونه حديثة الدراسة؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والنتائج المهمة من المؤسسات محل الدراسة؛
- ✓ التطبيق الحديث للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مما أدى إلى محدودية المعلومات المقدمة.

تاسعا: هيكل الموضوع

لمعالجة موضوعنا والإلمام بجوانبه المهمة إستعدت الحاجة أن نقسمه إلى فصلين:

- ✓ الفصل النظري حيث تطرقنا إلى دراسة الإطار النظري للمتغيرات الأساسية للبنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في الأسس النظرية للبنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية، ماهية النوافذ الإسلامية، مسائل متعلقة بإنشاءالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية في الجزائر.
- ✓ أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية، ولقد تما تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم الوكالات البنكية المعنية بالدراسة، أما المبحث الثاني فقد قمنا بالتتبع العملي لصيغ التمويل الإسلامية من خلال نافذة بنك الخليج الجزائري (AGB)، أما في المبحث الثالث فقد قدمنا الدراسة الميدانية لمجموعة من البنوك بالإعتماد على المقابلة.

عاشرا: الدراسات السابقة للموضوع

من الدراسات السابقة التي صبت في نفس موضوع دراستنا:

- ✓ **الدراسة الأولى للباحث سعيد بن سعد المرطان (2005)**

بعنوان: "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية".

وهو كتاب' بحيث هدفت الدراسة إلى السعي نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وتطويره بغير حدود حيث قام الباحث بتقديم تاريخ الصيرفة الإسلامية وأهمتيها وتصنيف المستويات التي تم على أساسها تطبيق الصيرفة الإسلامية، ثم تطرق إلى أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومنها النوافذ الإسلامية بصفتها مدخل للصيرفة الإسلامية فقدم تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي للعمل المصرفي الإسلامي، كما ناقش الآراء المختلفة للمؤيدين والمعارضين للتجربة ثم تطرق إلى متطلبات النجاح وفي الأخير أظهر الأثار الإيجابية والسلبية المترتبة عنها.

وإستعرض الباحث مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية معتمدا في ذلك على البيانات التي قام بها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بتجميعها حتى سنة 1997، بالإضافة إلى أهم التحديات ومختلف الآثار الايجابية والسلبية للصيرفة الإسلامية.

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة:

– توضيح جواز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية واعتبارها تجربة إيجابية وناجحة للتزايد المستمر في عدد البنوك الممارسة لهذا العمل، ولما يترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة على نمو العمل المصرفي

– لا يرى الباحث أي مانع في ممارسة الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية طالما كانت في إطار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

✓ **الدراسة الثانية للباحثان صالح مفتاح ومعارفي فريدة (2014)**

بعنوان " الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية في بنك بوميبترا التجاري".

وهي مقالة مقدمة لمجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014، والتي هدفت إلى التعريف بالنوافذ الإسلامية من حيث الدوافع والمتطلبات والضوابط الشرعية، ووضحت دور اللجنة الاستشارية الشرعية في رقابة النافذة الإسلامية ثم قدمت نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا مشيرة إلى نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري كنموذج. وقامت بعرض خطة بنك بوميبترا التجاري في التوجه نحو تقديم الخدمات الإسلامية كأداة في دراستها التطبيقية،

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة:

– تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة للتحول إلى الصيرفة الإسلامية.

– وجود هيئة الرقابة الشرعية داخل النافذة له أهمية ودور كبير في الإشراف والرقابة على أعمالها والتأكد من شرعية معاملاتها المصرفية.

✓ **الدراسة الثالثة للباحث رقيق علاء الدين (2018)**

بعنوان: "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية : دراسة حالة بنك الخليج الجزائر"

وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بجامعة حمر لخضر، واد سوف، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم تجربة النوافذ الإسلامية وأهميتها في البنوك التقليدية، وتبين مدى نجاحها في البنوك الجزائرية عبر دراسة تطبيقية على أحد البنوك التقليدية في الجزائر، وهو بنك الخليج، والذي كانت أول من خاض هذه التجربة، حيث بدأت نافذته بالعمل منذ 2008، ورغم ذلك كانت الدراسة من سنة2011إلى سنة 2014.

حاول من خلال هذه الدراسة الاطلاع على آلية عمل هذه النوافذ وإظهار دورها في تطوير حجم التمويلات الإسلامية، ومقارنتها بالتمويلات في المصارف الأخرى. ومن ثم مقارنة تجربة الجزائر ممثلة ببنك الخليج مع نظيراتها العربية والإسلامية.

ومن نتائجها:

- نجاح عمل النافذة الإسلامية؛
- ليس للنوافذ الإسلامية أي شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الرئيسي، خاصة من وجهة نظر السلطات الرقابية، ولذلك وجب وضع قوانين على مستوى البنك المركزي تخص الصيرفة الإسلامية؛
- هناك شريحة كبيرة من المجتمع تحبذ التعامل بصيغ التمويل الإسلامية، كما أن آلية النوافذ الإسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي؛
- تقتصر المنتجات المقدمة من النافذة على المرابحة والسلم وقرض الإيجار.

✓ **الدراسة الرابعة للباحثين: فاروق سلمان العاني، هشام يعقوب (2012)**

بعنوان: Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks

Evidence from the Middle East

"دافع تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: أدلة من الشرق الأوسط"

وهي مقالة مقدمة لمجلة International Business Research، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أسباب ودوافع تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي وأسباب نجاح البنوك الإسلامية، وهل التحول سببه الاهتمام بالشريعة الإسلامية أم لأسباب أخرى.

وأبرز نتائج هذه الدراسة:

- يتميز التحول إلى البنوك الإسلامية بإنخفاض المخاطر ويقابله مستويات عالية من الأرباح.
- الوازع الديني لعملاء البنوك التقليدية يدفعهم إلى تشجيع توفير خدمات إسلامية تلبي إحتياجاتهم أو بالتحول نحو النموذج الإسلامي الكلي؛
- حث البنوك الإسلامية على الابتكار وخلق خدمات إسلامية جديدة.

✓ من خلال العرض السابق للدراسات السابقة فقد تميزت دراستنا عنها من خلال تناولها لمجموعة من النقاط نذكر منها:

- دراستنا لأهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري قبل وبعد إنشاء النافذة الإسلامية؛
- تقديمنا لتطور صيغ التمويل الإسلامة من سنة إنشاء النافذة الإسلامية إلى غاية 2017؛
- دراستنا للنافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائري مدعمة بدراسة ميدانية عن طريق المقابلة بواسطة طرح مجموعة من الأسئلة على مسؤولي المصلحة في بعض الوكالات البنكية حديثة إنشاء النوافذ الإسلامية مما جعلنا نتوصل إلى نتائج اكثر دقة ومصداقية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمتغيرات الأساسية للبنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية

تمهيد:

لقد حضيت البنوك الإسلامية على مكانة كبيرة في مجال العمل المصرفي وهذا بسبب الخطوة الكبيرة التي خطتها في هذا المجال ويظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول بحيث انها أصبحت منافسة للبنوك التقليدية رغم وجود اختلافات كبيرة في طبيعة العمل وكذا الأهداف.

و بناءا على ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل الى الأسس النظرية للبنوك الإسلامية بالإضافة الى صيغ التمويل الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية عن البنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية ؛
- **المبحث الثاني:** ماهية النوافذ الإسلامية؛
- **المبحث الثالث:** مسائل متعلقة بإنشاءالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن البنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية

تعتبر البنوك الإسلامية الدعامة الأساسية لتطور وتنمية إقتصاديات الشعوب والمجتمعات الإسلامية والتي تخضع لأحكام الشريعة المستمدة من الكتاب والسنة لذا فإن هذا المبحث سيتناول الأسس النظرية للبنوك الإسلامية ولمحة عن البنوك التقليدية من خلال أربعة مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى لمحة عن البنوك التقليدية، وفي المطلب الثاني إلى ماهية البنوك الإسلامية بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامية في المطلب الثالث و أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الأول: لمحة عن البنوك التقليدية

إن المواضيع التي تناولت البنوك التقليدية كثيرة جدا ومتوفرة وبإعتبار أن البنوك التقليدية جانب مهم جدا في دراستنا، سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم لمحة صغيرة للتذكير بهذه المؤسسات وسنقدم:

- تعريف بسيط للبنوك التقليدية؛
- وظائف البنك التقليدي؛
- مصادرالأموال في البنوك التقليدية وإستخداماتها.

أولا: تعريف البنوك التقليدية

" تعتبر البنوك التقليدية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. والبنك التقليدي بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال"[1].

ويمكن تعريف البنك التقليدي على أنه "مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف" من أهمها نذكر منها[2]:

1- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك "هو العائد على رأس المال"؛
2- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطن.

[1] إلياس بن دحان، **محاضرات في مقياس مدخل لإدارة البنوك التجارية**، ماستر مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020.
[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيدا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص:13.

ثانيا: وظائف البنك التقليدي

لاشك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، وذلك لوصوله إلى أهدافه فبالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لابد للبنك أداء مجموعة من الوظائف أهمها[1]:

- قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء وكذلك فتح الاعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير؛
- تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه أو على بنوك محلية أو خارجية وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة؛
- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني؛
- خلق واستخدام وسيلة أو وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث؛
- تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

ثالثا: مصادر وإستخدامات أموال البنوك التقليدية

يمكن توضيح مصادر واستخدامات أموال البنوك التقليدية من خلال الشكلين التاليين:

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

الشكل رقم 01: موارد البنك التقليدي

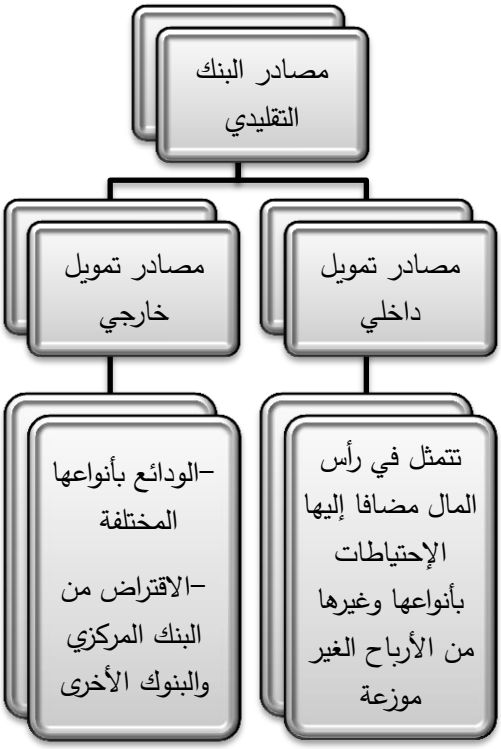

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الشكل رقم 02: إستخدامات البنك التقليدي للأموال

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

وللتعرف الى هذا النوع من البنوك سنتطرق خلال هذا المطلب الى:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها

1. تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف البنوك الإسلامية انطلاقا من تعدد المهتمين بالدراسة المصرفية الإسلامية، ونذكر من بينها:

- يعرف البنك الإسلامي على انه "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف الى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية"[1].
- ويعرف أيضا بأنه "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية"[2].
- كما عرفه عبد الحميد عبد الفتاح المغربي بأنه: "منظمة مالية ومصرفية، إقتصادية وإجتماعية، تسعى الى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على إستخدامها الإستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، تعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع. وتلتزم بمبادىء ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعات ظروف المجتمع "[3].

ومن خلال ما تم عرضه من التعاريف، يمكن القول أن "البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية والإقتصادية، تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية".

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عيادة، **مؤشرات الأداء في البنك الإسلامية**، دار النفائس، عمان،الطبعة الاولى، 2008، ص: 27.

[2] شهاب أحمد، سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص:11.

[3] عبد الحميد، عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة ،المملكة العربية السعودية، 2005، ص:85.

2. نشأة البنـوك الإسـلاميـــة

تعد البنوك الإسلامية قديمة قدم المعاملات التجارية الإسلامية، فقد شكل التبادل التجاري والتجارة الخارجية حجما كبيرا من هذه المعاملات التي قامت في ظل الإسلام وقد كانت التجارة من أهم الأنشطة وأقدمها في المجتمع العربي قبل الإسلام وبعده.

إمتدت المرحلة التمهيدية للبنوك الإسلامية من 1950 إلى 1970، وتميزت بتواصل الجهود الفردية من قبل عدد من العلماء والمفكرين المسلمين لأجل التخلص من سطوة البنوك التجارية، التي عمت العالم الإسلامي وقد تم تنظيم عدد من المؤتمرات لتبيان حكم الإسلام من الربا، منها أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد لأول مرة في باريس 1915، وتأسست النماذج الأولى في كل من باكستان وماليزيا ومصر، وقد فتحت هذه النماذج المجال لغيرها من التجارب حيث تأسس صندوق "طابوج حاجي"سنة 1962 بماليزيا بهدف تجميع مدخرات الأفراد الراغبين في القيام بفريضة الحج مع إستثمارها بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

وتعتبر بنوك الإدخار التي أنشأها الدكتور أحمد النجار في مدينة ميت عمر المصرية في أوائل الستينات من أولى تجارب البنوك الإسلامية، وقد أنشأت بهدف جمع المدخرات الصغيرة للفلاحين ولم يطلق عليها اسم إسلامي لان الوضع في مصر حينذاك كان يشهد عملية التحويل الإشتراكي وفي عام 1975 أنشا الشيخ سعيد لوتاه بنك دبي الإسلامي كأول بنك يحمل صفة إسلامي، ثم تبعه في شهر أكتوبر 1976 البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهكذا توالت البنوك الإسلامية حتى أصبح هناك ما يزيد عن 90 بنك في نهاية عام 1992 تعمل جميعها وفق الأسس والمبادئ الإسلامية.

بعد هذا انتشرت البنوك الإسلامية في معظم أقطار العالم سواء المتقدمة أو النامية، وكان هذا بمثابة قبول دولي بفكرة البنك الإسلامي، ففي سنة 1997 وصل عدد البنوك الإسلامية إلى 176 مؤسسة مالية مجموع رأسمالها 7.3 بليون دولار أمريكي، ووصلت الأموال التي تديرها إلى 113 بليون دولار أمريكي، وحققت أرباح صافية قيمتها 1.2 بليون دولار أمريكي[1].

[1] إتحاد المصارف العربية، **البنوك الإسلامية نجحت في المنافسة وتجنَّبت الأزمات المالية**، إطلعت عليه بتاريخ: 2022/02/15 على الرابط التالي: https://uabonline.org/ar/r

ثانيا. خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

1. خصائص البنوك الإسلامية

ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها هو التزامها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيص خصائصها فيما يلي:

أ.عدم التعامل بالفائدة:

من أهم خصائص التي تحكم عمل البنوك الإسلامية عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا ويلتزم البنك الإسلامي بذلك في كل معاملاته.

ب. توجيه الجهد نحو الاستثمار الحلال:

بإعتبار أن البنك الإسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فهوموجه وجوبا للمشاركة في تمويل الإستثمارات التي تلتزم في عملها بأحكام الشريعة الإسلامية، والإبتعاد عن الإستثمارات التي تخالف ذلك بغض النظر عن جدواها الإقتصادية.

ج.المساهمة في تنشيط التبادل الدولي :

وهذا من خلال تسيير وتبادل الخبرات فيما بين البنوك الاسلامية إقليميا ودوليا وتنشيط المعاملات فيما بينها.

د.إحياء نظام الزكاة:

ويكون من خلال الصناديق التي اعدتها البنوك الإسلامية خصيصا لجمع أموال الزكاة والحرص على صرف تلك الاموال على مستحقيها الشرعيين.

هـ.المساهمةفي إحياء ونشر فقه المعاملات:

وتكون من خلال النشرات ولإعلانات والندوات والدورات التدريبية التي تنظمها أو تساهم فيها البنوك الاسلامية والتي تساهم بدورها في التعريف بفقه المعاملات الاسلامية ونشرها بين عامة المسلمين.

2. أهداف البنك الإسلامي

تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تصنيفها كالآتي:

- **الأهداف المالية:** بما أن البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تقوم بأداء دور الوساطة المالية فإن لها أهداف مالية تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الأهداف في[1]:

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، ويمثل الجانب الاول من عملية الوساطة المالية فهو يعتبر تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال وإستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي، وتعد الودائع المصدر الرئيسي للاموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها المطلقة والمقيدة أم ودائع تحت الطلب الحسابات الجارية، أم ودائع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.
- **إستثمار الأموال:** يمثل إستثمار الأموال الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية ويعتبر الجانب الثاني من عملية الوساطة المالية وتعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لإستثمار أموال المساهمين والمودعين.

- **تحقيق الأرباح:** تعد الأرباح المحصلة الناتجة من نشاط البنك ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، إضافة إلى أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية الأسهم المساهمين [2].

- **الأهداف الخاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- **تقديم الخدمات المصرفية:** إن تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية ومستوى رفيع من الأهداف التي تسعى إليها البنوك الإسلامية بإعتبار أن البنوك التقليدية منافسا قويا لها بسبب عدم تقيدها بضوابط الشريعة الإسلامية وأقدميتها في هذا المجال لهذا فكلما كان مستوى الخدمات المقدمة احسن كلما كان جذب العملاء اكبر وبهذا إستقطاب حجم كبير من المدخرات التي تمكن البنوك من إستغلال مختلف الفرص الإستثمارية المتاحة .

---

[1] هوارية بن حليمة، علي بطاهر، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسة إقتصادية–، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد01، ص:28.

[2] قطاف عبد القادر، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية(واقع و حلول لتجارب عربية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017، ص19.

- **توفير التمويل للمستثمرين:** بإعتبار ان المصارف جزء من المنظومة المصرفية ومنافسة للبنوك التقليدية، فإنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية و تلائم طبيعة الأنشطة الممولة، بالتالي تلبي إحتياجات العملاء المختلفة وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الإستثمارية[1].

- **توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين في البنك ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توفر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة[2] وتمويل الإستثمارات المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تحقق ربحا مناسبا للبنك والمودعين في نفس الوقت.

➢ **الأهداف الاجتماعية:**

- تجميع أموال الزكاة وتوزيعها على المحتاجين لها قال الله ﷻ ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وإبن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ سورة التوبة، الآية 60. وبهذا تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية.

- إدارة الإرث والأملاك، ومنح القروض الحسنة وتقليم التبرعات المسائية في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح.

- إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا، وتحريم الاحتكار والاكتناز، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي إلى اكتنازها بما لا يفيد المجتمع.

➢ **الأهداف الداخلية:** من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها البنوك الإسلامية:

- **تنمية الموارد البشرية:** بإعتبار أن العنصر البشري هو العنصر الاساسي لتحقيق الأرباح في البنوك فهي تحتاج الى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية ولتحقيق ذلك تعمل البنوك الاسلامية على اقامة دورات تدريبية من اجل التكوين:

– تكوين موارد بشرية قادرة على جذب المودعين؛

–عمالة قادرة على تقديم منتجات و خدمات مصرفية بسرعة و جودة عالية؛

[1] أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المالية المصرفية)**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص10.

[2] قطاف عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

–موارد بشرية قادرة على إيجاد فرص إستثمارية ملائمة[1].

- **تحقيق معدل النمو:** من أهم أهداف البنوك الإسلامية إستمرارية عملها في السوق المصرفية التي تتميز بحدة المنافسة وهذا يرجع الى تحقيقها لمعدلات نمو ملائمة.

➢ **الأهداف الإبتكارية:** في حين تواجد البنوك الاسلامية ضمن بيئة تنافسية فيعتبر وجود بديل إسلامي لمختلف المعاملات المصرفية تحديا يواجها في عملها، و لمواجهت هاته المنافسة مع البنوك التقليدية يجب على البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

- **إبتكار صيغ التمويل:** لمواجهت المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في جذب المستثمرين لابد للبنوك الإسلامية إبتكار صيغ إستثمارية لتمويل إستثماراته بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **إبتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن[2].

ويمكن تلخيص أهداف البنك الاسلامي في الشكل التالي:

[1] أمال لعمش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2] عبد القادر قطاف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

الشكل رقم 03: أهداف البنك الإسلامي

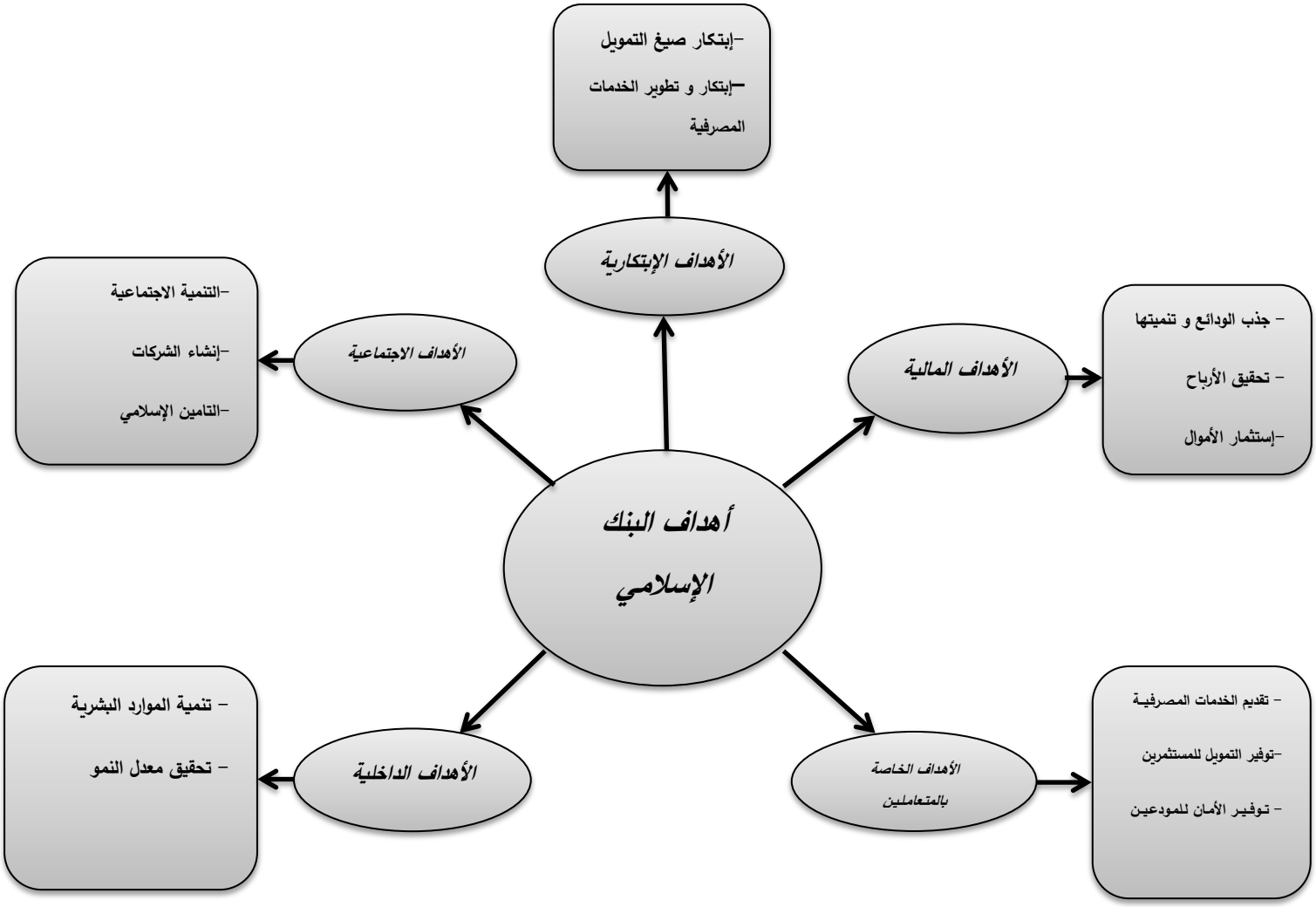

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي

يقوم التمويل في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (الغنم بالغرم)، وذلك بواسطة مختلف صيغ التمويل الإسلامية وهي كثيرة ومتنوعة، بحيث تناسب كل الخيارات سواء تمويل العمليات التجارية أو تمويل الاستثمارات. وسيتم التطرق في هذا المطلب الى العناصر الأساسية لتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى مفهوم وأنواع صيغ التمويل الإسلامي.

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي

1. **تعريف التمويل:** ويمكن تعريف التمويل لغة واصطلاحا كما يلي:

❖ **تعريف التمويل لغة:** "التمويل مشتق من المال، وهو يعني إنفاق المال او التزويد بالمال "[1].

❖ **تعريف التمويل إصطلاحا:** تعددت تعاريف التمويل نذكر منها:

- عرفه عبد الفتاح حسن بانه: "تدبير الأموال في المشروع".
- عرفه محمد عبد الحليم عمر بانه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"[2].

2. **تعريف التمويل الإسلامي**

يعرف التمويل الإسلامي على انه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية"[3].
أيضا التمويل الإسلامي يعني "التمويل القائم على القوانين الإسلامية التي تعرف عموما بإسم الشريعة الإسلامية وتقوم المبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهية للناس مع النهي عن الممارسات غير العادلة أو الإستغلالية"[4].
ويمكن اقتراح التعريف التالي : " التمويل الإسلامي هو عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ والأساليب التي ثبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي".

3. **مبادئ التمويل الإسلامي**

تتضح أهم المبادئ التي ترتكز عليها التمويل الإسلامي في النقاط التالية:

- **الإلتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية:**

✓ **عدم التعامل بالفوائد:** أي استبعاد كافة المعاملات والنشاطات غير الشرعية وخاصة نظام الفوائد (عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء) وقد جاء في تحريمه نصا صريحا في الكتاب و السنة قال الله ﷻ ﴿ يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله و دروا ما بقي من الربا إن

---

[1] سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول المجموعة من البنوك الاسلامية**، جمعية التراث للنشر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 2002، ص:37.

[2] محمد عبد الحليم عمر، **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، مركز صالح سالم للإقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر،

[3] معطي لبنى، **أساليب و صيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين الظرية و التطبيق**، مجلة المالية و الأسواق، جامعة مستغانم، ص:332.

[4] محمد مصطفي غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين–دراسة تطبيقية على قطاع غزة–**، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص:28.

كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون... ﴾ (سورة البقرة 278، 279)

- ✓ **عدم الإكتناز وأداء حق الله والمجتمع في المال:** والإكتناز هو جمع المال الفائض عن الحاجة و الإمتناع عن الزكاة و إنفاقه في سبيل الله وجاء تحريم الإكتناز في قول الله ﷻ ﴿واللذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم...﴾ (سورة التوبة 34)

- ✓ **الجانب العقائدي:** جاء الإسلام لينظم حياة البشر سواء كانت الروحية أو الخلقية أو حتى الاجتماعية والسياسية والإقتصاد ومنه فإن المصارف الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية سواء أثناء الجمع أو العطاء.
- ✓ **الإستثمار في المشاريع الحلال:** وذلك عن طريق الاهتمام بالإنعكاسات الأخلاقية للنشاط، حيث لا تمول المشروعات التي تتناقض مع القيم الأخلاقية والشريعة الإسلامية أو تسبب الضرر للمجتمع.

- **الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان**
- **إعتماد البنك الإسلامي على صيغة المشاركة:** بين صاحب رأس المال وطالب التمويل في الربح أو الخسارة عكس البنوك التقليدية التي تسعى لتحقيق أكبر سعر فائدة ممكنة.

4. صيغ التمويل الإسلامي

يوفر التمويل الاسلامي للمؤسسات والأفراد عدة صيغ تتناسب حسب احتياجاتهم الاقتصادية فمنها صيغ التمويل بالمشاركة وصيغ التمويل بالهامش المعلوم وصيغ أخرى.

1.4. صيغ التمويل طويلة الأجل:

1.1.4. صيغ التمويل بالمضاربة

❖ **تعريف المضاربة**

- **المضاربة لغة:** مأخوذة من الضرب وهو السفر للتجارة، وضاربه في المال من المضاربة وهي القراض[1].
- **المضاربة إصطلاحا:** إشتراك في الربح بمال من جانب ويسمى رب المال وعمل من جانب ويسمى المضارب و قد شرعت المضاربة للحاجة إليها فقد يوجد من الناس من يملك المال ولا يحسن التصرف، ومن يحسن التصرف ولا يملك المال فيشتركان في هذه الصيغة وفي ذلك مصلحة لطرفين[2].

[1] إبن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف لنشر، القاهرة مصر، ص:3589.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره** ، ص80.

- **التعريف القانوني:** حسب ما جاء المادة 07 من النظام 02-20* المضاربة هي عقد يتم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، راس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح[1].

❖ **دليل مشروعيتها:** المضاربة مشروعة بالسنة والإجماع .

فقد روي عن النبي ﷺ أنه ضارب لخديجة بأموالها إلى الشام[2] كما قال الله ﷻ في كتابه الكريم ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة... ﴾ (سورة النساء 110).

❖ **شروط المضاربة**

✓ الشروط الخاصة براس المال:

- أن يكون راس المال معلوما لكل من رب صاحب المال و المضارب؛
- أن لا يكون دينا في الذمة عند جمهور الفقهاء وأجاز ذلك إبن القيم.

✓ الشروط الخاصة بالعمل:

- أن يسلم راس مال المضاربة إلى المضارب مناولة أو بالتمكين منه؛
- أن يستقل المضارب إستقلالا تاما بالعمل والإدارة؛
- في حالة الخسارة يخسر المضارب جهده وعمله وصاحب المال ماله.

✓ الشروط الخاصة بالربح:

- يجب أن يتم تحديد نصيب كل من صاحب المال والمضارب في الربح، وان يكون هذا النصيب شائعا كالنصف أو الثلث أو الربع لا مبلغا معينا[3].

2.1.4.الصيغ الشبيهة بالمضاربة

وتتمثل في المزارعة والمغارسة والمساقاة وسنتطرق إليها فيما يلي:

- **المزارعة**

❖ **تعريف المزارعة**

- تعرف في اللغة والإصطلاح الفقهي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض

*: النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص32.

[1] المادة 07 من النظام 02-20، مرجع سبق ذكره.

[2] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص:80.

[3] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص:82.

- والمزارع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد[1].

❖ **دليل مشروعيتها:** المزارعة مشروعة بالسنة والإجماع.

فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

" فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة والتابعين من غير أن ينكر ذلك منكر، لم يكن إجماع أعظم من هذا، بل إن كان في الدنيا إجماع فهو هذا"[2].

❖ **شروط المزارعة**

- توفر الشروط العامة لإبرام العقود؛
- تحديد المدة الزمنية اللازمة التي تكفي لتحقيق حصة كل طرف من الناتج؛
- إثبات صلاح الأرض لزراعة؛
- تحديد المواصفات الساسية للبذر(جنس، نوع، صفة)؛
- تحديد من عليه البذر صاحب الأرض أو العامل[3].

▪ **المغارسة**

❖ **تعريف المغارسة**

- **المغارسة لغة:** عقد إيجار بستان، ينص على وجوب إمتلاك المستأجر والذي يتعهد بزراعة البستان وأن يمتلك نصفه بمجرد الحصول على عائد هذا البستان[4].
- **المغارسة إصطلاحا:** ونعني بها قيام شخص أو عامل بغرس أرض بأشجار لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزءا من الشجر كأجر له على عمله، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكون تحت مسؤولية البنك الإسلامي

---

[1] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، ط 2، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص:149.

[2] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص:92.

[3] أمال لعمش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

[4] أحمد مختار عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، غرس 3584.

وتساهم هذه الصيغة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة[1].

❖ **دليل مشروعيتها:** المغارسة مشروعة بالقرآن والسنة والإجماع.

قال الله ﷻ ﴿أفرأيتم ما تحرثونه أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون...﴾ (سورة الواقعة 62).

وقال الرسول ﷺ ﴿ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ذلك الغرس﴾ رواه الترميذي

❖ **شروط المغارسة**

- أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول دون الزرع والبقول؛
- أن يكون الشجر محل الغرس في تلك الأرض معينا؛
- أن تحدد المدة التي ينجز فيها الغارس عمله؛
- أن يكون للعامل نصيبه في الأرض و الشجر.[2]

▪ **المساقاة**

❖ **تعريف المساقاة**

- **المساقاة لغة:** مأخوذة من السقي وهي إشراب الشيء الماء وما أشبهه[3].
- **المساقة إصطلاحا:** المساقاة في النخيل والكروم على الثلث والربع وما اشبهه يقال: ساقى فلان فلانا نخله أو كرمه إذا دفعه إليه وإستعمله فيه على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته من الإبار وغيره، فما أخرج الله منه للعامل سهم من كذا وكذا سهما مما تغله، والباقي لمالك النخل[4].

❖ **دليل مشروعيتها**

هو نفسه دليل مشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء أي السنة والإجماع، فقد روى البخاري حديث ابن عمر رضي الله عنه عن أهل خيبر أن النبي ﷺ ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة ، كما أجمع العلماء على جوازها[5].

---

[1] إسماعيل نسرين ودردوري لحسن، **تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية(السودان و ماليزيا نموذجا)**، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)، المجلد06، العدد01، جانفي 2020، ص:81.

[2] معاذ بن عبد العزيز المؤذن، **المغارسة بين الفقه الإسلامي و القانون الفقهي: دلالاتها و تطبيقاتها**، مجلة المداد، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء(المغرب)، ديسمبر 2020، ص:132.

[3] إبن فارس، **مقاييس اللغة**، مادة سقي، الجزء الثالث، ص: 84.

[4] إبن منظور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 2045.

[5] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص:96.

❖ **شروط المساقاة**

- تحديد نصيب كل طرف من أطراف العقد على أن تكون النسب معلومة من الناتج وأن يكون كلب منهما جزءا شائع كالنصف أو الثلث أو الربع؛
- تحديد مدة العقد فإن لم يكن ذلك فإلى وقت جني الثمر[1]؛
- أن يكون الشجر معلوما ومثمرا؛
- أن يعقد العقد قبل بدء صلاح الثمر لأن الثمر بعد صلاحه لا يحتاج إلى عمل والعامل في المساقاة إنما يستحق نصيبه في العمل[2].

الشكل رقم 04: آلية صيغة المضاربة

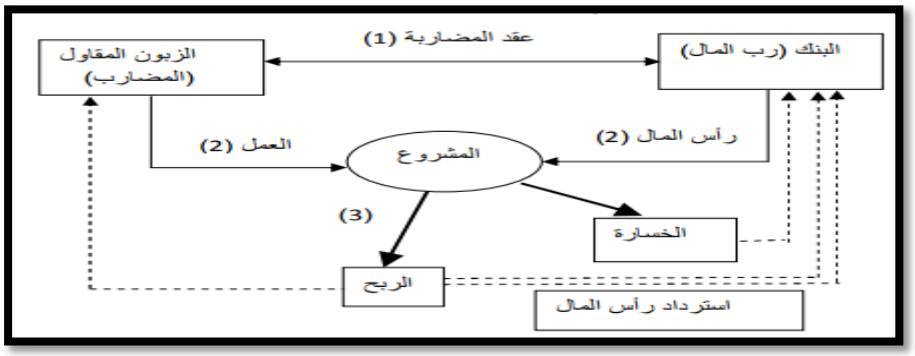

المصدر: معطي لبنى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين الظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص:335.

3.1.4. صيغ التمويل بالمشاركة

❖ **تعريف المشاركة**

- **المشاركة لغة:** توزيع الشيء على إثنين فأكثر.
- **المشاركة إصطلاحا:** تتمثل في الإنفاق بين البنك الإسلامي وطالب التمويل ويقدم فيه كلا الطرفين جزءا من رأس المال وبهذا فان صيغة المشاركة تشبه إلى حد ما صيغة المضاربة، ولكن ما يميز صيغة المشاركة هو اشتراك الطرفين في تمويل المشروع ويتم توزيع نصيب المال من الربح على الطرفين وبحسب نسب التمويل، وفي حالة الخسارة يتحملها الطرفان وبحسب نسب التمويل أيضا[3].

[1] أمال لعمش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 44.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص:97.

[3] فلاق علي، بوسهوة نذير، **صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تجارب وتحديات**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة المدية الجزائر، العدد الأول، ص:116.

- **التعريف القانوني:** جاء تعريف المشاركة في المادة 06 من النظام 20-02 وهي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح[1] .

❖ **دليل مشروعيتها:** المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

وروي عن الرسول ﷺ أنه قال فيما يرويه عن الله ﷻ : ﴿أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما﴾.

كما يروى عنه أنه كون شركة عنان بينه وبين شخص يدعى السائب بن شريك[2].

❖ **شروط المشاركة**

- أن يكون رأس مال المشاركة من النقود؛
- أن يقوم تقسيم الربح حسب حصة كل شريك في رأس المال؛
- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال[3].

[1] المادة 06 من النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص:100.

[3] سليمان ناصر، **المرجع السابق**، ص: 102.

الشكل رقم 05: آلية صيغة المشاركة

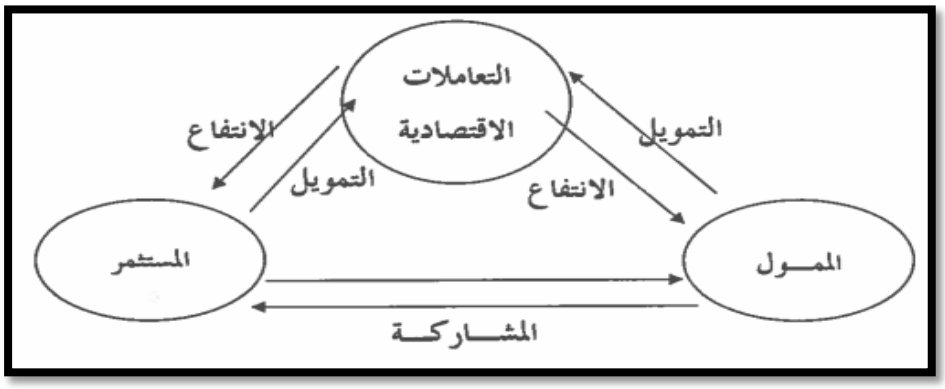

المصدر: مُحَمَّد بن عزة، **صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الإنضباط المال**، مداخلة، جامعة تلمسان الجزائر، ص:519.

2.4. صيغ التمويل متوسطة الأجل

1.2.4. الإجـــارة

❖ **تعريف الإجارة**

- **لغة:** مأخوذة من الأجر وأصل الأجر العوض.
- **إصطلاحا:** عقد معاوضة على منفعة معلومة مباحة بعوض معلوم[1].

وهي أحد أنواع التجارة يتم اتفاق البنك مع أحد عملائه على شرائه لأصل معين ثم يأجره له لمدة طويلة مقابل دفعه عددا من الأقساط المتفق عليها، وفي حماية المدة المتفق عليها تعود ملكية الأصل للبنك ومن الممكن إدراج نص في عقد الإيجار على الخيار للزبون في شراء الأصل بعد انتهاء مدة الإيجار[2].

- **التعريف القانوني:** جاء تعريف الإجارة في المادة 08 من النظام 20-02 على أنها عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد[3].

---

[1] مُحَمَّد بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، الجزء الثاني، باب الإجارة، ص:210.

[2] آيت قاسي عزو رضوان، مطاهري بهاء الدين، مسيليتي نبيلة، **صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تيموشنت (الجزائر)، العدد الأول، ص:12.

[3] المادة 08 من النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

❖ **دليل مشروعيتها:** الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع. قال الله ﷻ ﴿ قالت إحداهما يا أبت إستأجره إن خير من إستأجرت القوي الأمين..﴾ (سورة القصص26)

عن أبي هريرة ﷺ أن الرسول ﷺ قال، قال الله ﷻ :﴿ ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا ثم أكل ثمنه، ورجل إستأجر أجيرا فإستوفى منه و لم يوفه اجره﴾(رواه البخاري و مسلم وإبن ماجة)

❖ **شـــروط الإجـارة**

- أن تكون المنفعة معلومة؛
- أن تكون الأجرة معلومة للطرفين؛
- أن تكون المدة معلومة؛
- أن تكون المنفعة مباحة[1].

2.2.4. الإستصناع

❖ **تعريف الإستصناع**

- **لغة:** طلب الصنعة.
- **إصطلاحا:** هو أن يطلب شخص من شخص آخر صناعة شيء ما له على ان يكون الموارد لدى الصانع، وذلك نظير ثمن معين[2].
- **التعريف القانوني:** جاء تعريف الإستصناع في المادة 10 من النظام 20-02 وهو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة و متفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين[3].

❖ **دليل مشروعيتها:** الإستصناع جائز بالقرآن والسنة والإجماع[4].

أجمع الناس على ممارسة الإستصناع على ممارسة الإستصناع منذ ان فعله الرسول ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك أحد كما ورد في كثير من كتب الفقه.

---

[1] خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية 2008**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015، ص:128.

[2] قطاف عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص:50.

[3] المادة 10 من النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

[4] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص:132.

❖ **شروطها:**

- بيان المصنوع من حيث حيث نوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛
- يلزم أن يكون الإستصناع في الأشياءالمتعامل فيها؛
- لا يلزم أن تكون النقود سلفا في الإستصناع؛
- يبطل الإستصناع بوفاة أحد الأطراف.

الشكل رقم 06: آلية صيغة الإستصناع

المصدر: إبراهيم الكرسانة، **البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات**، مطبوعة مقدمة ضمن سلسلة دراسات إقتصادية لصندوق النقد الدولي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص:14.

3.4. صيغ التمويل قصيرة الأجل

1.3.4 المرابحة

❖ **تعريف المرابحة**

- **لغة:** مشتقة من الربح، وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحا.
- **إصطلاحا:** بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح أو هي بيع برأس المال بربح معلوم[1].
- **التعريف القانوني:** عرف النظام 20-02 المرابحة في المادة 05 على أنها عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة

[1] مفيض الرحمان، **رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية**، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية بشيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر 2007، ص:170.

اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين[1].

❖ **دليل مشروعيتها:** المرابحة صورة من صور البيع والبيع جائز بالكتاب والسنة والإجماع[2].

❖ **شروط المرابحة**

- أن يعلم كل من المصرف والمشتري برأس مال السلعة سواء اشتمل على الثمن الأول، أو الثمن الأول مضاف إليه ما أنفقه البائع على السلعة إن كان أنفق شيئا عليها؛
- أن يعلم كل من المصرف والمشتري بالربح لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيوع؛
- أن يبين صفة ثمن الشراء مثل حالة الشراء المؤجل[3].

2.3.4 السلم

➢ **تعريف السلم**

- **لغة:** السلم في لغة العرب معناه الإعطاء.
- **إصطلاحا:** عرفه الإمام القرطبي رحمه الله هو بيع معلوم في الذمة محصور في الصفة بعين حاضرة او ما هو في حكمها إلى أجل معلوم[4].
- **التعريف القانوني:** السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي وذلك بما جاء في المادة 09 من النظام 20-02.[5]

➢ **دليل مشروعيته:** السلم مشروع بالكتاب والسنة والإجماع[6]

قال الله ﷻ ﴿ يا أيها اللذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فأكتبوه...﴾ (سورة البقرة 282)

---

[1] المادة 05 من النظام 20-02، مرجع سبف ذكره.

[2] مفيض الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 171.

[3] فاطمة الزهراء السبع، **مرجع سبق ذكره**، ص:102.

[4] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 124.

[5] المادة 09 من النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

[6] جمعة بنت حامد حامد يحي الحريري الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

قال رسول ﷺ ﴿ من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم﴾ رواه مسلم.

الشكل رقم 07: آلية صيغة السلم

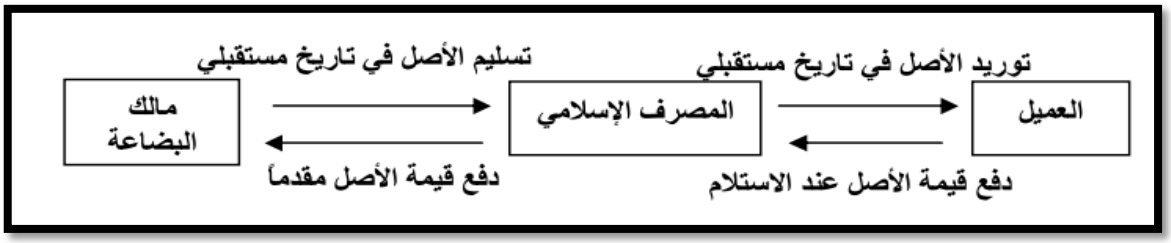

المصدر: إبراهيم كرسانة، **مرجع سبق ذكره**، ص:20.

3- القرض الحسن

- **تعريف القرض الحسن**
  - **لغة:** ونعني به القطع.
  - **إصطلاحا:** القرض فعل خير وهو أن تعطي إنسانا شيئا بعينه من مال تدفعه إليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى[1].
- **دليل مشروعيته:** القرض الحسن جائز بالقرآن وسنة والإجماع.

قال الله ﷻ ﴿ إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم والله شكور حليم....﴾ (سورة التغابن 17)

قال رسول الله ﷺ ﴿ رأيت ليلة اسري بي على باب الجنة مكتوبا : الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة﴾ رواه مسلم.

ويمكن تلخيص صيغ التمويل الاسلامي في الشكل التالي:

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

الشكل رقم 08: صيغ التمويل الإسلامي

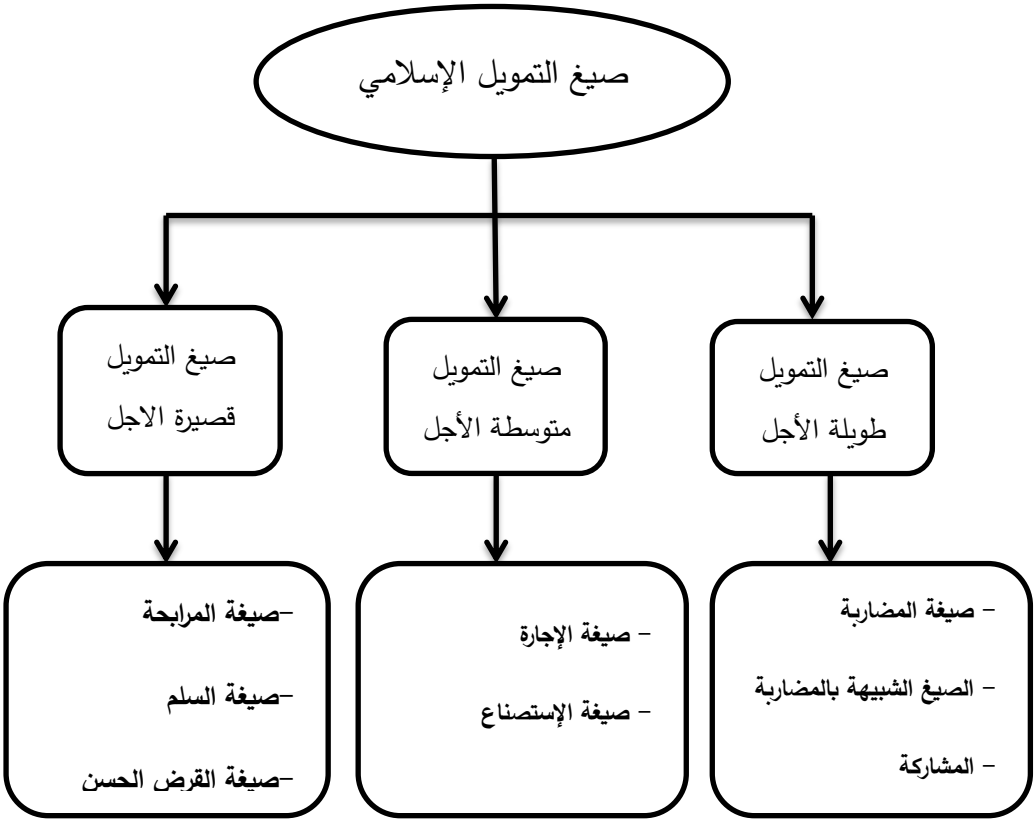

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الرابع: الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تتفق البنوك الإسلامية والتقليدية في إسم بنك وأيضا في كونها مؤسسات مالية مصرفية إقتصادية وإجتماعية تقوم على تلقي الأموال من المتعاملين للقيام بأنشطة ووضائف لتحقيق أهداف البنك المختلفة ويكمن الإختلاف الرئيسي بينهما في أن البنك الإسلامي يخضع في معاملاته إلى ضوابط الشريعة الإسلامية أي أنه لكل عملية عقد شرعي مع مراعاة الضوابط القانونية على عكس البنوك التقليدية الذي يخضع في معاملاته إلى ضوابط قانونية دون مراعاة الضوابط الشرعية والجدول التالي يلخص أهم الفوارق الأساسية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

الجدول رقم 01: الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أوجه المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
الربح	الفائدة	ناتج عن الاستثمار الفعلي لأموال المودعين.
النشاط الأساسي	يتلقى الودائع ويمنح القروض	تساهم مباشرة في تمويل المشروعات والمشروعات طويلة الأجل.
الإتجار المباشر	لا تستطيع القيام به (بيع وشراء السلع)	تقوم بالإتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيع الإسلامية
الودائع	تقبل الودائع وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لاجل محدد	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد مضاربة شرعي ولا تلتزم بردها وتوزع الربح الناتج من التوظيف.
الضوابط	قانونية	قانونية و شرعية.
الآلية	سعر الفائدة	المشاركة في الربح والخسارة.
النظرة إلى النقود	سلعة	وسيلة.
الرقابة الشرعية	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية	ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق الشرعي.
صيغ توظيف الأموال	قروض معظمها تجاري، يوجه بعظها للإستثمار في الأوراق المالية	توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامية.
الدراسات الإئتمانية	الاهتمام بتشخيص العمل والضمانات ورأس المال والقدرة الإرادية	الإهتمام بشكل أكبر حيث أن البنك يدخل مشاركا في المشروعات ويركز على مصادر السداد.
الحلال و الحرام	ليس شرطا أساسيا للتوظيف	لا تمول البنوك الإسلامية مشاريع الخمور والقمار أو أي نشاط حرام.

المصدر: سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور**، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، ص:10.

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية

في جو تنافسي كبير بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، أثبتت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيرتها التقليدية ولمواكبة هذا التفوق إتجهت البنوك التقليدية إلى تقديم خدمات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية التي سنتطرق إلى شرحها في هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛
- أهداف إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛
- آراء المؤيدين والمعارضين حول إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛
- التحديات التي تواجه إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية

تعرف النوافذ الإسلامية على أنها حيز أو جزء من بنك تقليدي يقدم خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى النشاطات التقليدية للبنك.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها أقسام متخصصة غير مستقلة، تابعة للبنوك التقليدية، تعني بتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشريعة الإسلامية[1].

ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه البنوك وإنتقلت من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لها ومحاولة التشكيك في مصداقية عملها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على الصيرفة الإسلامية وحجم

[1]: مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسالمية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، رساة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006، ص:102.

الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية .

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية بإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981م إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من البنوك التقليدية، كبنك مصر، وبنك التجارة والتنمية، وبنك التنمية الوطني، وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارات بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م ، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعا إسلاميا[1].

المطلب الثاني: أهداف إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

و من أهداف إنشاء نوافذ إسلامية من طرف البنوك التقليدية ما يلي[2]:

- جذب أصحاب المدخرات التي يرغبون في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها بنوك إسلامية؛
- محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية؛
- المحافظة على عملاء البنك التقليدي من التوجه إلى البنوك الإسلامية؛

[1] عائشة بنوجعفر، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، االدولي، المركز الجامعي علي الكافي تندوف، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، سبتمبر 2020، ص09.

[2] لطفي مُحَّد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية** اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010، ص 4.

- مجارات النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية؛
- الإستفادة من عاطفة المسلمين في الإنجذاب إلى التعامل بالحلال والإبتعاد عن الحرام؛
- السعي نحو زيادة الأرباح؛
- إكتساب خبرات من المصرفية الإسلامية؛
- الدخول إلى مجال الصيرفة الإسلامية دون الحاجة لإنشاء بنك إسلامي.

المطلب الثالث: آراء حول إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

إختلفت آراء الإقتصاديين بين مؤيد ومعارض حول تحول البنوك التقليدية إلى توفير منتجات تمويلية إسلامية سنتناولها فيما يلي:

- **المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية**

يرى أصحاب هذا الرأي أن إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية يعتبر إعترافا عمليا منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وأن تلك النوافذ تعتبر مكسبا لها، وإعترافا بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقا للمنهج الإسلامي بعيدا عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه البنوك التقليدية وهو الفائدة، كما يعتبر أصحاب هذا الإتجاه أن إنشاء تلك النوافذ بمثابة رد عملي على الإدعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الإقتصادي كما أنه يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط إلتزامها بأحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

1- النوافذ الإسلامية وسيلة من أهم وسائل محاربة الربا، وأن رفع ظاهرة الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة؛

2- النوافذ الإسلامية هي البديل الممكن حاليا في بعض الدول العربية والإسلامية، وذلك لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر؛

3- نجاح هذه النوافذ قد يغري البنوك التقليدية للتحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي[1]؛

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: **دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص: 21.

4- وجود نوافذ وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين (الإسلامي والتقليدي) بدلا من المنافسة بينهما[1].

- **المعارضون لإنشاء نوافذ إسلامية**

يرى أصحاب هذا الراي أن النوافذ الإسلامية هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين وإستنزاف أموالهم دون أن يرتبط ذلك بقناعة المنهج الإسلامي كما أنها واجهة شكلية أرادت بها البنوك ألا تفوت فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي التي يتزايد الإقبال عليه بشكل كبير، وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية، ويميل معظم مؤيدين هذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية [2]ويستدلون على ذلك بما يلي:

قال الله ﷻ ﴿ يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله فإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون...﴾(سورة البقرة 278-279).

ووجه الإستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلا آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله ﷻ [3].

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية

تتفاوت هذه العقبات بحسب الحالة من بنك إلى آخر كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين البنوك التي تختار إنشاء فروع إسلامية مستقلة عن البنك الأم أم نوافذ إسلامية داخل حيز البنك ونذكر من بين هاته العقبات ما يلي:

1. تحديات إدارية

[1] مصطفى إبراهيم مُحَّد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006، ص:110.

[2] فهد الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

[3] نفس المرجع السابق، ص:112.

وتتمثل في عدم وضوح الخطط الإدارية على مستوى البنك التي تتعلق بتقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة رغبة البنك في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه ومن ثم بروز السلبيات التالية:

- ✓ نقص القناعة الشخصية عند المسؤولين بنجاح توجه البنك للنظام المزدوج في أعماله؛
- ✓ ظهور احتكاكات بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛
- ✓ غياب الحافز لدى إدارة البنك لتطوير المنتجات الإسلامية.

2. تحديات خاصة بالموارد بشرية

هذه النوعية من العقبات تزداد ظهورا في حالة تبني فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية فبالإضافة الى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في هذا المجال، نجد ظهور حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وتدني الروح المعنوية بينهم، كما تمثل محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي إحدى أهم العقبات فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل.

3. تحديات خاصة بالنظم والسياسات

الكثير من المصارف التي ترغب في تقديم الصيرفة الإسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية لا تعطي إنتباها كافيا لأمرين نذكرهما:

عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من ناحية النظم والإجراءات الفنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات وتراجع مستوى خدمة العملاء[1].

4. تحديات خاصة بتطوير المنتجات المصرفية

[1] سعيد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي السعودي**، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى: اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، الكويت، 1999، ص:45.

تعتبر محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية من الأمور الشائعة خلال هذه المرحلة الأولية، وهذا النقص يظهر أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذي لا يزال قائما حتى يومنا هذا، وبالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطويرالمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، إلا أن منتجات الصيرفة الإسلامية لا تزال في بداية الطريق[1].

5. تحديات تتعلق بالعملاء

عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف وخاصة من قبل العملاء، فمنهم من يزال متخوفا من التعامل مع بنوك تعمل بنظام بنكي مزدوج، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي، ومنهم من يعتقد أن تقديم البنك التقليدي للنشاطات المصرفية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية تشويه للعمل المصرفي الإسلامي، فهو ليس بدافع دينى بقدر ما يسعى البنك التقليدي للربح باتباع نظامين مصرفيين مختلفين، وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام بنوك إسلامية جديدة، أو أن هذه النوافذ تشكل خطرا على البنوك الإسلامية[2].

6. تحديات تتعلق بإختلاف الأحكام الشرعية لبعض المنتجات

تظهر عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند إختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، لذا وجب تجمع أهل الاختصاص من علماء شريعة وباحثين أكاديميين ومصرفيين من أجل الإجماع على الأحكام الشرعية وقد تم إنشاء العديد منها مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

[1] لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث منشور مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل،اليمن، 20-21 مارس، 2010، ص20.

[2] رمضاني لعلا، أم الخير البارود، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية– حالة الجزائر–**، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد02، ديسمبر2017، ص:158.

المالية الإسلامية في البحرينوالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا، والمجمع الفقهي الدولي بالسعودية وغيرها[1].

المبحث الثالث: مسائل متعلقة بإنشاءالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

أصبحت الجزائر من الدول التي تهتم إهتماما بتوفير صيرفة إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية

وسنتطرق في هذا البحث على النقاط التالية:

- ✓ متطلبات إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؛
- ✓ خطوات إنشاء نوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؛
- ✓ إنشاء نوافذ إسلامية في إطار أحكام النظام 20-02 في الجزائر؛
- ✓ تجارب بعض الدول العربية في إنشاء نوافذ إسلامية.

المطلب الأول: متطلبات إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

يقتضي توفير منتجات تمويلية إسلامية من طرف البنوك التقليدية في السوق المصرفية توفير متطلبات القانونية والشرعية وإدارية نذكرها في النقاط التالية:

- ➢ **متطلبات قانونية:** وتنحصر في النقاط التالية:

✓ صدور قرار ترخيص من طرف الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على إنتهاج صيغ تمويلية إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛

✓ الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الإلتزام بها؛

✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة عليها والعقبات القانونية المحتملة.

- ➢ **متطلبات شرعية:** وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

✓ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ المباشرة في إنتهاج إستعمال منتجات تمويلية إسلامية؛

[1] أحمد الحساسنة، فيصل شياد، **منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة**، بحث منشور مقدم إلى: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية برنامج كراسي البحث، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض –السعودية، 2014م، ص:64.

- ✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- ✓ إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛
- ✓ الفصل بين الموارد المالية المشروعة، والغير مشروعة[1].

➢ **متطلبات إدارية:** بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

- ✓ تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- ✓ تعين لجنة لإدارة عملية التحول؛
- ✓ التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[2].

المطلب الثاني: خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

هناك خمسة خطوات أساسية على البنوك التقليدية إتباعها لإنشاء نوافذ إسلامية في الجزائر نذكرها فيما يلي:

- ✓ **موافقة بنك الجزائر:** خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة داخل حيزها توفر منتجات لتمويل إسلامية (النوافذ الاسلامية) من أجل تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية[3].
- ✓ **تخصيص رأس مال مستقل معلوم المصدر وبعيد عن شبهة الربا:** وذلك لإبتعاد شبهة إختلاط رأسمال القسم الإسلامي برأسمال البنك الأم الذي يتبنى توفير الصيغ الإسلامية

---

[1] صالح مفتاح، فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص:154.

[2] محمد جعفر هني، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي، غليزان، العدد 12، 2017، ص: 105.

[3] بن حجو فؤاد، النوافذ الإسلامية (الشبابيك التشاركية)، إطلعت عليه يوم 2022/3/28، على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=e9i-OqPmsA4

وذلك عن طريق التحديد المسبق لرأسمال القسم الإسلامي الذي يجب أن يكون معلوم وموثوق المصدر.

- ✓ **تعديل القانون الأساسي للبنك:** يجب تعديل قانون البنك أو العقد الأساسي للبنك الذي يتبنى هذه الفكرة بحيث يكون ملائما لتقديم خدمات خاصة بالصيرفة الإسلامية .
- ✓ **تعديل الهيكل التنظيمي للبنك:** وذلك ليكون ضمن الهيكل التنظيمي للبنك الأم قسم خاص بالصيرفة الإسلامية له تقسيمات داخلية
- ✓ **ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية:** يقوم هذا القسم في البنك بتقديم كافة الأنشطة المسموح بها في المصارف الإسلامية بعد أن يثبت العقد التاسيسي للبنك وجوب ممارسته لهذا النشاط وسنلخص ذلك فيما يلي:

- يجب على البنوك التقليدية التي تعتزم إنتهاج الصيرفة الإسلامية إنشاءوحدة مخصصة (قسم) لمراقبة عمليات الصيرفة الإسلامية ويتبع قسم عمليات الصيرفة الإسلامية بشكل مباشر إلى الإدارة العامة للبنك التقليدي، ويترأسه مسؤول من الإدارة العليا، ويكون منصبه بمستوى منصب مساعد المدير العام على الأقل، بشرط أن يكون لديه خبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ويتعين على هذا القسم المسؤوليات الآتية:
  - الإشراف على وضع الإجراءات والسياسات والمنتجات وتطويرها؛
  - الإشراف على وضع آليات لضمان الالتزام الداخلي بالشريعة الإسلامية وتطويرها؛
  - الإشراف على تأهيل الموظفين للعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية وتدريبهم؛
  - الحرص على التنسيق الدائم والحفاظ على العلاقات مع باقي الأقسام في البنك التقليدي؛
  - ضمان تقديم نتائج موثوقة للبنك المركزي وفي الوقت المطلوب؛
  - التأكد من التقيد بكافة التعليمات والأنظمة والقوانين الصادرة عن السلطة النقدية الجزائرية؛
  - المراقبة المستمرة لتطابق عمليات الصيرفة الإسلامية مع المعايير الدولية في هذا المجال[1].

[1] بن حجو فؤاد، **مرجع سبق ذكره**.

✓ **آلية الإلتزام الشرعي:**

- يجب على كل بنك إسلامي تعيين هيئة رقابة شرعية قبل مباشرته لأعماله على ألا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص مختصين بفقه الشريعة ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية وتكون قراراته ملزمة في جميع أعمال المصرف وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون؛
- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية التأكد من كون جميع الأعمال المقدمة من طرف هذا القسم متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها قبل مباشرة البنك قيامه بهذه النشاطات والأعمال وخلال تنفيذها ولدى الانتهاء منها[1].

✓ **فصل السجلات:**

- يجب على البنك التقليدي تخصيص سجلات محاسبية مستقلة تتعلق بعمليات الصيرفة الإسلامية، لضمان عدم اختلاط أموال القسم الخاص بالعمليات الإسلامية والآخر الخاص بالعمليات التقليدية؛
- لا بد من التمييز بين جميع المستندات والوثائق والنماذج وإيصالات الإيداع ودفاتر الشيكات والبريد الإلكتروني وغيرها عن باقي النماذج التقليدية المستخدمة في البنك التقليدي.

✓ **الافصاحات المالية**

- يجب أن تفصح البنوك التقليدية عن نتائج عمليات الأقسام الإسلامية بشكل مستقل في القوائم المالية التي تصدرها دوريا وفي الإيضاحات المتممة لها[2].

المطلب الثالث: إنشاء نوافذ إسلامية في إطار أحكام النظام 20-02 في الجزائر

إن إنشاء أقسام خاصة بالصيرفة الإسلامية يعتبر أسلوبا إنتهجته البنوك التقليدية الجزائرية في إطار إندماجها ضمن ميدان الصيرفة الإسلامية فتحت أحكام النظام رقم 2020-02 والذي يندرج ضمن مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والبنوك التقليدية تنص المادة 17[3] من النظام رقم

[1] منير خطوي، أعمر بن موسى، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات إقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، سبتمبر 2021، ص: 94.

[2] بن حجو فؤاد، **مرجع سبق ذكره**.

[3] المادة 17 من النظام 20-02، **مرجع سبق ذكره**.

2020- 02 على: "يقصد ب "شباك الصيرفة الإسلامية"، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، يجب أن يكون " شباك الصيرفة الإسلامية " مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب "شباك الصيرفة الإسلامية"، والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا النشاط "شباك الصيرفة الإسلامية". يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن".

وفيما يخص مبدأ الازدواجية* فلا ينطبق على مفهوم هذه الشبابيك، إذ أن الازدواجية تعبر عن تواجد نظامين متوازين وبنفس الوزن والأهمية، فهذه الشبابيك تعتبر من مكونات النظام المصرفي الجزائري كما توضحه المادة رقم 22[1] من النظام رقم 20-02 والتي تنص على أن: (بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية) والمادة 18[2] من النظام رقم 20-02 فتبين لنا بعض خصائص هذه الشبابيك وتنص على أن: (تضمن استقلالية "شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية).

وفيما يلي سنتطرق إلى البنوك التقليدية العاملة في الجزائر والتي تتبنى النوافذ الإسلامية:

[1] مادة 22 من النظام 20-02، **مرجع سبق ذكره**.

* مبدأ الإزدواجية: هو تطبيق البنك نظامين متوازيين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي.

[2] المادة 18 من النظام 20-02، **مرجع سبق ذكره**.

الجدول رقم 02: البنوك التقليدية العاملة في الجزائر والتي تتبنى النوافذ الإسلامية

إسم البنك	البلد الاصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات والسنة بين 2019 و2021	حصة السوق 2018	عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87 من حصة السوق المصرفي	–
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر 50 شباك
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	150		فتح اكثر 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من سنة 2021
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح 9 شبابيك فتح 58 شباك قبل نهاية شهر سبتمبر 2021
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	160		–
الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP-Banque	بنك عمومي	218		وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية فتح 40 شباك 2021
سوسييتي جنرال Société Générale Algérie	فرنسي	91		–
بي أن بي الجزائر BNP Paribas AL-djazair	فرنسي	71		محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014
ناتكسيس–الجزائر Natixis ALGERIE	فرنسي	91	البنوك الأجنبية تمثل 13% من حصة سوق القطاع المصرفي	–
فرانسابنك الجزائر Francbank AL –Djazair	فرنسي	15		–
سيتي بنك/فرع بنك CITIBANK	أمريكي	01		–

			الجزائري	
بنك المؤسسة العربية المصرفية –الجزائر ABC	بحريني جزائري	24		–
تروست بنك –الجزائر TRUST BANQUE Algeria	كويتي جزائري	35	الحصة الإجمالية للبنوك الإسلامية 3% من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية
هاوسينغ بنك الجزائر Housing Bank	أردني جزائري	07		فتح شبابيك منذ 2015
بنك الخليج– الجزائر AGB	كويتي جزائري	61		منتجات إسلامية منذ 2017
البنك العربي– الجزائر/ فرع بنك Arab Bank PLC Algeria	أردني جزائري	08		–
أش أس بي سي– الجزائر/ فرع بنك HSBC Algeria	بريطاني	02		–
بنك البركة الجزائري AL BARAKA	بحريني جزائري	32		بنك إسلامي
بنك السلام– الجزائر AL salam Bank Algeria	الإمارات	18		بنك إسلامي
19 بنكا عموميا وأجنبي	6 بنوك عمومية و13 بنك أجنبي	1583	%100	فتح 320 شباك قبل نهاية سنة2021

المصدر: عبد النور دحاك، **إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد18، العدد 22، مارس 2022، ص 202.

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول العربية في إنشاء نوافذ إسلامية

في ضل التوجه العقائدي للمجتمعات الإسلامية وعلى ضوء الإقبال الكبير من طرف المسلمين على الصيرفة الإسلامية وتنامي الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية توجهت بعض المصارف التقليدية إلى فكرة تبني توفير منتجات مصرفية إسلامية من خلال إنشاء نوافذ إسلامية.

تأتي دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة إمتلاك أصول مصرفية إسلامية عالمية بنسبة 50% وقد بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في

السعودية حوالي 52%، وفي الكويت 45%، وفي قطر26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 22% وفي البحرين 29% أما في عمان فقد بلغ 7% وخلال الفترة 2010-2014 بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية 15% في كل من السعودية وقطر، و8% في الإمارات والكويت، و1% في البحرين.

ومن خلال ما سبق دول الخليج تاتي في مقدمة مجال الصيرفة الإسلامية العربية وعلى رأسهم السعودية من حيث الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وسنتطرق فيما يلي إلى بعض التجارب.

أولا: تجربة سلطنة عمان في إنشاء نوافذ إسلامية

أوضحت البيانات التي قامت بها وكالة الأنباء العمانية أن توجه الزبائن إلى النوافذ الإسلامية الخمسة بلغت بنهاية جوان 2014حوالي 278.6 مليون ريال عماني مقابل 13.5مليار ريال عماني لإيداعات زبائن البنوك التقليدية الخمسة التي قامت بإفتتاح نوافذ إسلامية، لتسجل إيداعات زبائن النوافذ الإسلامية نموا بنسبة 74.6% مقابل نمو بنسبة 16.3% في ودائع زبائن الخدمة التقليدية وتتمثل هاته البنوك الخمسة فيمايلي: بنك مسقط (ميثاق)، البنك الوطني العماني (مزن)، بنك ظفار (ميسرة)، البنك الأهلي الهلال، و بنك صحار (صحار الإسلامي). وبلغت إيرادات النوافذ الخمسة مع نهاية جوان 2014 12.4مليون ريال عماني مسجلة نمو نسبته 100 % عن مستوياتها قبل هذا العام، فيما ارتفعت إيرادات البنوك التجارية التي افتتحت نوافذ لها بنسبة4.8 فقط من 216.1مليون ريال عماني إلى226.5 مليون ريال عماني، كل هذا كان عن طريق تقارير أصدرتها وكالة الأنباء العمانية. كما أشارت البيانات التي أعدتها نفس الوكالة إلى حجم التمويل الذي قدمته النوافذ الإسلامية الذي بلغ بنهاية جوان2014 مبلغ قدر ب 624.7 مليون ريال عماني مقابل 260 مليون ريال عماني بنهاية جوان 2013، مسجلا نمو بنسبة140.2 في حين سجلت القروض المصرفية التي قدمتها البنوك التجارية الخمسة التي افتتحت نوافذ لها نمو بنسبة 25% من 10.4مليار ريال عماني إلى 13 مليار ريال عماني[1] .

[1] إتحاد المصارف العربية، **بنك العز الإسلامي**، إطلعت عليه بتاريخ: 2022/05/02 على الرابط التالي: https://uabonline.org/ar/r/

ثانيا: تجربة السعودية في إنشاء نوافذ إسلامية

تأسس البنك السعودي للاستثمار كشركة مساهمة سعودية وبموجب المرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 23 جوان 1976م في المملكة السعودية العربية ومقره الرياض وإلا أن نشاطه الفعلي بدأ في مارس 1977م، وللبنك ملاك سعوديين وغير سعوديين وتشمل قائمة الملاك للبنك على :

- ✓ المؤسسة العامة للتقاعد ب 17.26 %؛
- ✓ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ب 17.32 %؛
- ✓ شركة سعودي أوجيه المحدودة ب08.59 %؛
- ✓ شركة جي بي مورغان للتمويل ب07.50%؛
- ✓ البنك الأهلي التجاري ب907.20 %.

يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الضوابط الشرعية وفق نوافذ وفروع إسلامية ويقدم أيضا الصيرفة التقليدية للأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الفرع الرئيسي وشبكة الفروع الممتدة على نطاق المملكة السعودية.

ويقدم البنك تحت برنامج (الأصالة) عدة منتجات متوافقة مع الضوابط الشرعية، وقد أعطيت هذه المنتجات الاهتمام لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ملاءمتها للسوق السعودي المحلي إدراكا لتزايد الطلب على المنتجات الإسلامية وأهمية الصيرفة الإسلامية، باعتبارها توجها استراتيجيا للبنوك العاملة في السعودية ومنطقة الخليج العربي ويقوم البنك من خلال هذا البرنامج بتشغيل أربعة وأربعين فرعا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تمكن البنك من رفع حجم التمويل والودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية، حيث بلغت القروض المتوافقة مع الضوابط الشرعية 32.6% مليار ريال سعودي وذلك في 31 ديسمبر 2015م بارتفاع قدره 2.0% مليار ريال سعودي وبنسبة زيادة قدرها 6.5% مقارنة بعام 2014 والذي بلغ30.6 % مليار ريال سعودي، كما بلغت الودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية 52.5% مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2015 بارتفاع قدره 3.4 مليار ريال سعودي وبنسبة زيادة قدرها بالعام 2014 والذي بلغ 49.1 مليار ريال سعودي[1].

[1] [1] إتحاد المصارف العربية،**البنك السعودي للإستثمار**، إطلعت عليه بتاريخ: 2022/05/02 على الرابط التالي: https://uabonline.org/ar/r /

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول نرى أن إنشاء النوافذ الإسلامية عائد إلى توجه شريحة هائلة من المجتمعت إلى الصيرفة الإسلامية التي تنمو نموا هائلا مع مرور الوقت، وهذا ما جعل البنوك التقليدية تتوجه إلى هذا السوق الذي كان يخص المؤسسات المالية الإسلامية وذلك لتعظيم ربحها إلى أقصى حد ممكن بالإضافة إلى إستقطاب مجموعة معتبرة من المتعاملين وبالتالي تصبح البنوك التقليدية تنافس البنوك الإسلامية وذلك عن طريق تحولها الجزئي إلى الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني

مدى نجاعة إنتهاج صيغ التمويل الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لمختلف متغيرات النوافذ الإسلامية، سيتم في هذا الفصل تقييم تجربة بنك الخليج الجزائري وذلك بالإعتماد على بعض البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية خلال الفترة ما بين (2004-2017)، بهدف تقييم أداء البنك قبل وبعد إنشاء النوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى رصد تجربة بعض الوكالات البنكية العمومية التقليدية في الجزائر في تبني هذه التجربة. وذلك بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول:** تقديم الوكالات البنكية المعنية بالدراسة؛
- **المبحث الثاني:**التتبع العملي لصيغ التمويل الإسلامية من خلال نافذة بنك الخليج الجزائري (AGB) ؛
- **المبحث الثالث:** الدراسة الميدانية لمجموعة من البنوك بالإعتماد على المقابلة.

المبحث الأول: تقديم الوكالات البنكية المعنية بالدراسة

سنتناول في هذا المبحث تقديم مجموعة من الوكالات البنكية التقليدية العاملة على مستوى ولاية الأغواط (AGB, BNA, CPA, BDL) والتي تتبنى فكرة إنشاء نوافذ إسلامية.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائري (AGB)

❖ تعريف ونشأة بنك الخليج الجزائري (AGB)

بنك الخليج هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال"، يشترك في ملكيته 03 بنوك ذات سمعة دولية مرموقة هي:

- بنك برقان Bank burgan بقيمة 60%؛
- بنك تونس العالمي Tunis international bank ب 30%؛
- البنك الأردني الكويت Jordan kuwait bank ب 10%.

بنك الخليج الجزائري هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر، تأسس في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 ملايير دينار جزائري، ولكن النشاط الفعلي لبنك خليج الجزائر كان سنة 2005 بفرع وحيد في الجزائر العاصمة وهو على هذه الحالة حتى سنة 2008 أين تقرر توسيع عدد فروعه، ويتوفر لديه عدة وكالات تنفيذية، والتي سيتم توسيعها لتكون أقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد، وهو يمارس مهامه اليوم اقتصاديا ومصرفيا وبكفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم مختلف التمويلات البنكية والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع بإعتبار إحتياجات الزبائن للمنتجات الإسلامية[1]. ويمكن إجمال أهم المعلومات عن بنك الخليج الجزائري في الجدول التالي:

[1]: https://www.agb.dz/, Consulte le 29/05/2022, 18 :06.

جدول رقم03: معلومات حول بنك الخليج الجزائري (AGB)

معلومات حول البنك	
سنة تأسيس البنك	15 ديسمبر 2003
عددالموظفين في البنك	1074 موظف
عنوان المركز الرئيسي	190 شارع علي خوجة، لبيار الجزائر
عنوان الوكالة بالأغواط	شارع الإستقلال، الأغواط
رقم الهاتف	021.98.08.48/021.98.49.20
البريد الكتروني	agbrecrute@agb.dz
الموقع الإلكتروني	https://www.agb.dz/index.php
شعار البنك	بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algérie AGB

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائري (AGB).

❖ **الشكل رقم 09**: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائري (AGB)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك.

المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)

❖ **تعريف و نشأة البنك الوطني الجزائري (BNA)**

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم تم إنشاؤه بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا تعددت وكالاته عبر التراب الوطني حيث بلغت 221 وكالة تشرف عليها 20مديرية جهوية للإستغلال، يقوم البنك بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به "البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو "ب.و.ج" وباللغة الفرنسية Banque Nationale d'Algérie وبإختصار"BNA" وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل، الفواتير والإعلانات، وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة ب 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على الرقم الخاص بالسجل التجاري.

وبلغ في شهر جوان 2018 رأس مال البنك 150 مليار دينار جزائري، حيث يتم تقسيمه إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي:

1- السلع التجهيزية: 350 سهم؛

2- الصناعات النصف غذائية: 350 سهم؛

3- الصناعات الغذائية: 200 سهم؛

4- الصناعات المختلفة: 100 سهم[1].

ويحتوي البنك على المصالح التالي:

[1] ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA(القانون الداخلي).

جدول رقم04: معلومات حول بنك الوطني الجزائري(BNA)

معلومات حول البنك	
سنة تأسيس البنك	13 جوان 1966
عدد الموظفين في البنك	5250 موظف
عنوان المركز الرئيسي	08، نهج عمار مكيد، حسين داي، الجزائر
عنوان الوكالة بالأغواط	شارع بن سحنون، المعمورة، الأغواط
رقم الهاتف	023.49.80.27 / 023.49.80.43
البريد الكتروني	Sec.dg@bna.dz
السجل التجاري رقم	00ب12940
الموقع الإلكتروني	/https://www.bna.dz
شعار البنك	البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie BNA

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري (BNA).

❖ **الشكل رقم 10**: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري(BNA)

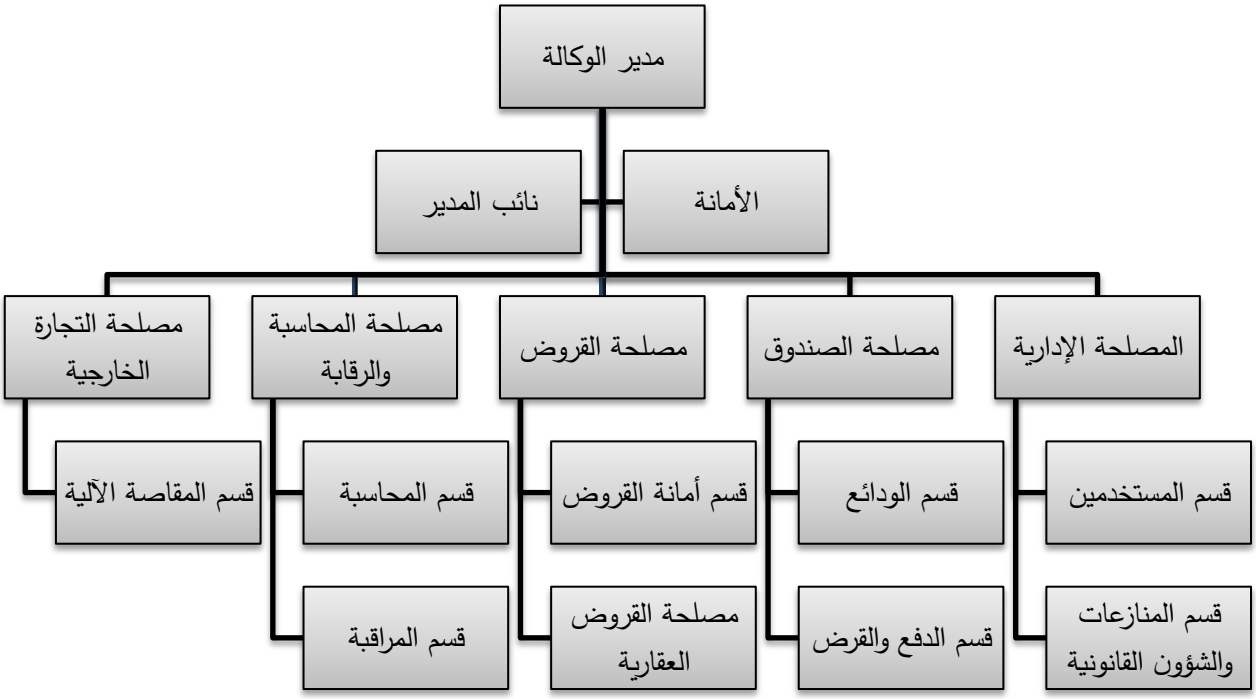

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد معلومات مقدمة من طرف الموظفين في بنك(BNA).

المطلب الثالث: تقديم بنك القرض الشعبي الوطني(CPA) وبنك التنمية المحليةBDL

أولا: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

❖ **تعريف ونشأة بنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)**

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم 366/66 في 29 ديسمبر 1966 ويعتبر من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض وتتميز بتقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية لزبائن، كما باشر بنك القرض الشعبي الجزائري منح قروض قصيرة الأجل إبتداء من سنة 1971.

أما بالنسبة لمنحه للقروض فإن بنك القرض الشعبي الجزائري يخضع لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذلك قطاع الصيد والمهن الحرة. ومن هنا نستطيع القول أن بنك القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية كبقية البنوك الجزائرية بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص، كما ينشط حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني.

يضم بنك القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة إستغلال، وقد تطور رأسماله ليصل إلى 45 مليار دولار[1].

جدول رقم05: معلومات حول بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

معلومات حول البنك	
سنة تأسيس البنك	29 ديسمبر 1966
عدد الموظفين في البنك	4515
عنوان المركز الرئيسي	رويبة، شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة
عنوان الوكالة بالأغواط	معمورة، الأغواط
رقم الهاتف	021.64.15.15
البريدالإلكتروني	info@cpa-bank.com
الموقع الإلكتروني	/https://www.cpa-bank.dz
شعار البنك	القرض الشعبي الجزائري ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵏⵜ ⵏ ⵍⵣⵣⴰⵢⴻⵔ CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الوطني(CPA).

[1] Banque CPA: rapport annuel statistique 2020, consulte le 06.06.2022 à 08.02.

❖ **الشكل رقم 11:** الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)

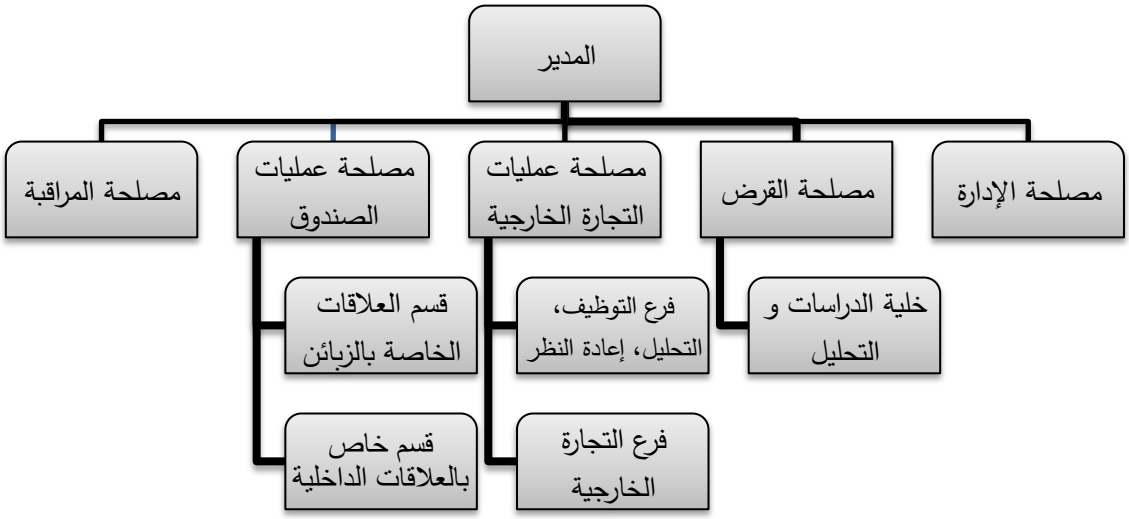

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد معلومات مقدمة من طرف الموظفين في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).

ثانيا: تقديم بنك التنمية المحلية (BDL)

❖ **تعريف و نشأة بنك التنمية المحلية(BDL)**

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85- 89 المؤرخ في1985/04/30 وبالتالي لم يكن من بين البنوك العمومية التي ثم تأمينها بعد الاستقلال، حيث نجد أن هذا البنك منبثق عن القرض الشعبي الجزائر CPA وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل عمليات البنية التحية كالعقارات وتمويل المناطق النائية في البلاد، ذلك أن البنوك الأخرى كانت لها أهداف محددة لتنمية قطاعات اقتصادية معينة، كما أنه يعتبر آخر بنك عمومي ثم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الاقتصاد الحر، حيث أخذ نحو خمسة فروع من القرض الشعبي الجزائريCPA، التي كانت منتشرة في بعض المناطق والولايات وجمعت تحت إسم بنك التنمية المحلية ولقد بنك التنمية

ولقد تأسس هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، حيث بدأ نشاطه في 1985/07/01 ضمن إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تخدم إحتياجات التجهيز الجوهري والمحلي، فهو بنك تابع للدولة وخاضع للقانون التجاري والتنظيمات المعمول بها في منح القروض بمختلف أشكالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهو يخدم بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا نشاطات الهيئات العامة المحلية البلديات الولايات. ....) كما يمول عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى خدمة القطاع الخاص، ومع تطور أعماله كان لابد من رفع رأس ماله حيث بلغ سنة 2004 مايقارب 13390 مليون دينار ثم إرتفع ثانية ليصل إلى 15800 مليون دينار جزائري سنة 2010 ووصل عدد وكالاتها إلى 149 وكالة عبر مختلف التراب الوطن[1].

جدول رقم06: معلومات حول بنك التنمية المحلية (BDL)

معلومات حول البنك	
سنة تأسيس البنك	30 أفريل 1985
عدد الموظفين في البنك	4444 موظف
عنوان المركز الرئيسي	05 , نهج قاسي عمار, سطاوالي, الجزائر
عنوان الوكالة بالأغواط	حي بن سحنون، المعمورة، الأغواط
رقم الهاتف	021.00.48.99
البريد الكتروني	clientele@bdl.dz
الموقع الإلكتروني	https://www.bdl.dz/arabe/index.html
شعار البنك	بنك التنمية المحلية BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (BDL).

[1] Banque BDL: rapport annuel statistique 2020, consulte le 03.06.2022 à 10:21.

الشكل رقم 12: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية (BDL)

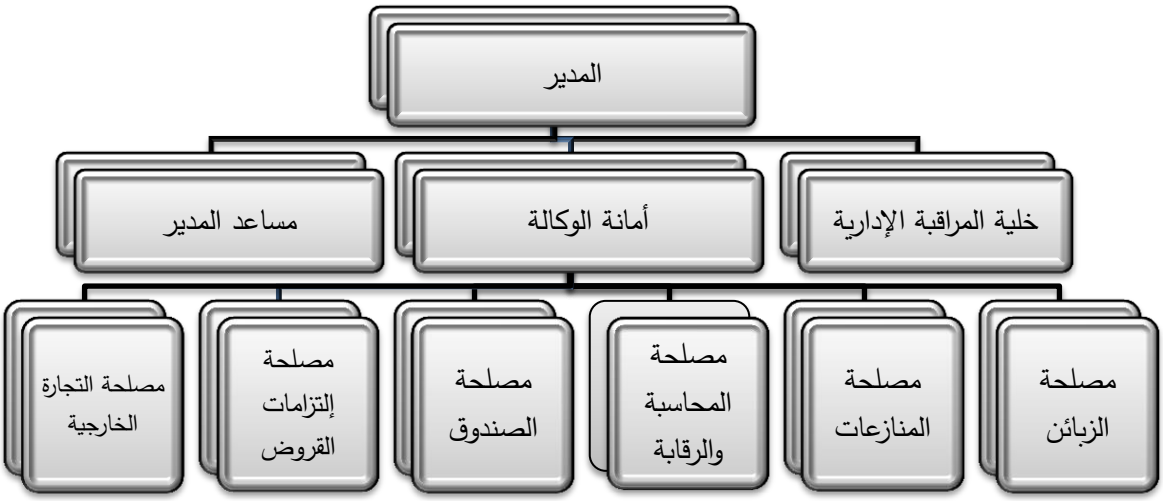

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف موظفين في بنك التنمية المحلية(BDL).

المطلب الرابع: الدراسة الإقتصادية للبنوك محل الدراسة

قدر عدد البنوك العاملة في الجزائر في 20مارس 2014 بنكا، منها 6 بنوك حكومية و14 بنكا خاصا، تتوزع بين بنوك محلية عربية وأجنبية، كما تنقسم البنوك ف الجزائر إلى 18 بنكا تجاريا وبنكين إسلاميين، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية فيوجد 7 بنوك محلية و13 بنكا أجنبيا وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط الصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على 80 %من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض، و90% من الودائع.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك بالجزائر حوالي 77% من موجودات القطاع، ولديها حوالي 75% من الودائع، وحوالي 62% من القروض[1].

[1] إتحاد المصارف العربية القطاع المصرفي الجزائري: **تحديث وتطوير مستمران**، أخذته يوم 2022/05/30 على الساعة 01:23، موقع إتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:https://uabonline.org/ar/r /

جدول رقم07: بيانات أكبر 10 بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات لسنتي (**2019/2018**)

مليون دولار

الرقم	البنوك	الموجودات		الودائع		القروض		الأرباح	
		2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
01	بنك الجزائر الخارجي	22641	22385	17619	14757	14504	15013	527	429
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10143	10821	8218	8407	6422	7171	93	33
03	بنك التنمية المحلية	7202	–	5276	–	5894	–	112	–
04	البنك الوطني الجزائري	21.3	24.1	13.7	14.5	12.46	14.1	2.47	1.32
05	القرض الشعبي الجزائري	15.57	17.34	10.63	10.34	9.45	10.36	2.83	1.52
06	بنك البركة الجزائري	1.9	1.8	1.06	1.05	1.21	1.18	0.35	0.44
07	بنك الخليج الجزائري	1.83	1.77	1.36	1.27	1.17	1.06	0.33	0.42
08	بنك المؤسسة العربية المصرفية	0.51	0.55	0.27	0.3	0.33	0.32	0.012	0.010
المجموع		40027.11	–	31140.02	–	26844.62	–	737.992	–

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الشكل رقم13: موقع البنوك محل الدراسة من موجودات البنوك الثمانية الأولى بالجزائر

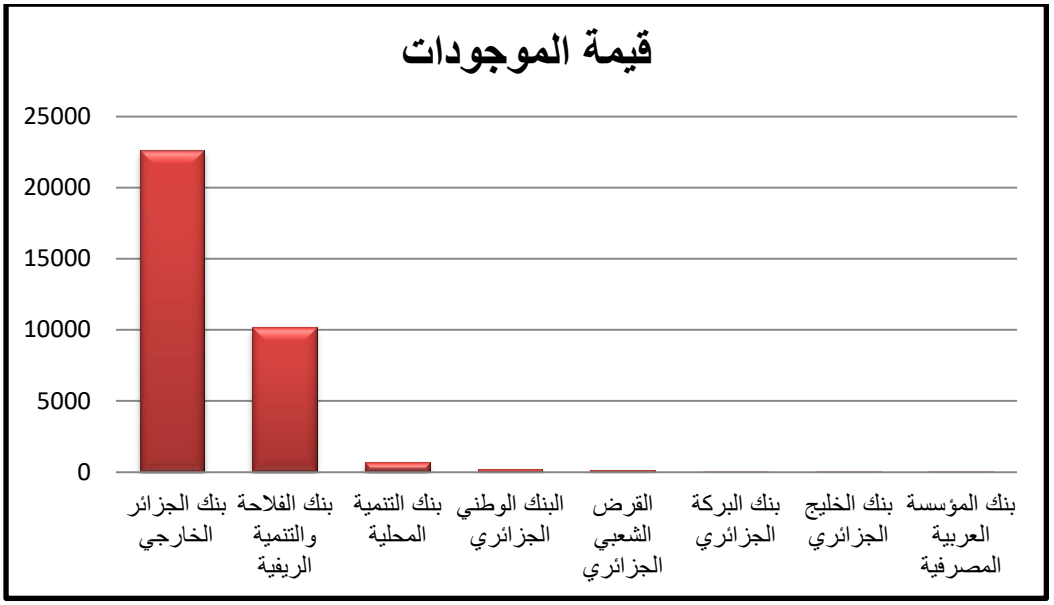

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم" 7".

من خلال ما تم عرضه نرى أن البنوك الاربعة محل الدراسة:

- ✓ بنك التنمية المحلية؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري ؛
- ✓ بنك القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ بنك الخليج الجزائري.

تحتل المراتب الثالثة 03 والرابعة 04 والخامسة 05 والسابعة 07 على التوالي من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر، وهذا ما يؤكد نجاحها وموضعها أهميتها بالنسبة للبنوك الأخرى. هذا وإن كانت البنوك التقليدية منفردة أو مجتمعة مستحوذة على أكبر نسبة للموجودات ونر أكبر بنك هو بنك الجزائر الخارجي بنسبة 56.65%.

المبحث الثاني: التتبع العملي لصيغ التمويل الإسلامية من خلال نافذة بنك الخليج الجزائري (AGB)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى صيغ التمويل على مستوى نافذة AGB ودراسة نجاعتها بالإضافة إلى دراسة حجم التمويلات الإسلامية في البنك مقارنة بالتقليدية .

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائري (AGB)

يقدم بنك الخليج الجزائري مجموعة من المنتجات التي تتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك من خلال النافذة الإسلامية وتتمثل هذه المنتجات في خدمتين أطلق عليهما البنك تسمية proline وLeasing ويمكننا توضيحهما فيما يلي:

❖ خدمة **proline** وتشمل نوعين من صيغ التمويل الإسلامي هما:

✓ **صيغة التمويل بالمرابحة:** وهي أن يقوم البنك ببيع الشيء بمثل ثمن شراءه مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي برأس المال المعلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى ثمن المرابحة، أو أن يتقدم الزبون إلى البنك بطلب لشراء سلعة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد بشراء تلك السلعة فعلا بالثمن الذي يتفقان عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانيته.

✓ **صيغة التمويل بالسلم:** أي أن البنك يدفع مقدما ثمن بضاعة ليتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للبنك بعد إنتاجها، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج.

❖ خدمة **leasing** وتشمل:

✓ **التمويل التأجيري:** وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح محدد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى[1].

❖ **شروط الإستفادة من التمويل:**

✓ شخص طبيعي بالغ؛

✓ مقيم بداخل الوطن أو الخارج؛

✓ السن: من 21 سنة إلى 70 سنة؛

✓ المبلغ: إبتداءا من 75000 دج ويصل إلى 20000000 دج حسب نوع التمويل المطلوب؛

✓ تسديد الأقساط: يكون شهريا؛

[1]: Banque AGB**: rapport annuel statistique 2020**, consulte le 05.06.2022 à 21:10.

- ✓ فترة السداد: إبتدءا من 12 شهرا تصل في بعض الأحيان إلى 30 سنة وهذا حسب نوع التمويل المطلوب.

المطلب الثاني: تطور التمويلات الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائري (AGB)

سنحاول فيما يلي عرض تطور التمويلات الإسلامية على مستوى بنك الخليج من خلال النافذة الإسلامية وذلك من سنة 2008 وهي السنة الأولى التي باشر فيها البنك توفير هذه الخدمة إلى غاية سنة 2017 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم08: تطور التمويل الإسلامي على مستوى بنك الخليج الجزائري (AGB)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التمويلات الإسلامية (مليون دينار)	1088	1711	2597	5181	8343	12108	13708	17209	17955	22267
نسبة التطور	-	57.26%	51.78%	49.87%	61.03%	45.1%	13.21%	%25.54	%4.33	%24.06

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري من سنة 2008 إلى سنة 2017.

ويمكننا توضيح معطيات هذا الجدول من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم14: تطور التمويل الإسلامي على مستوى بنك الخليج الجزائر(AGB) من سنة 2008 إلى سنة 2017.

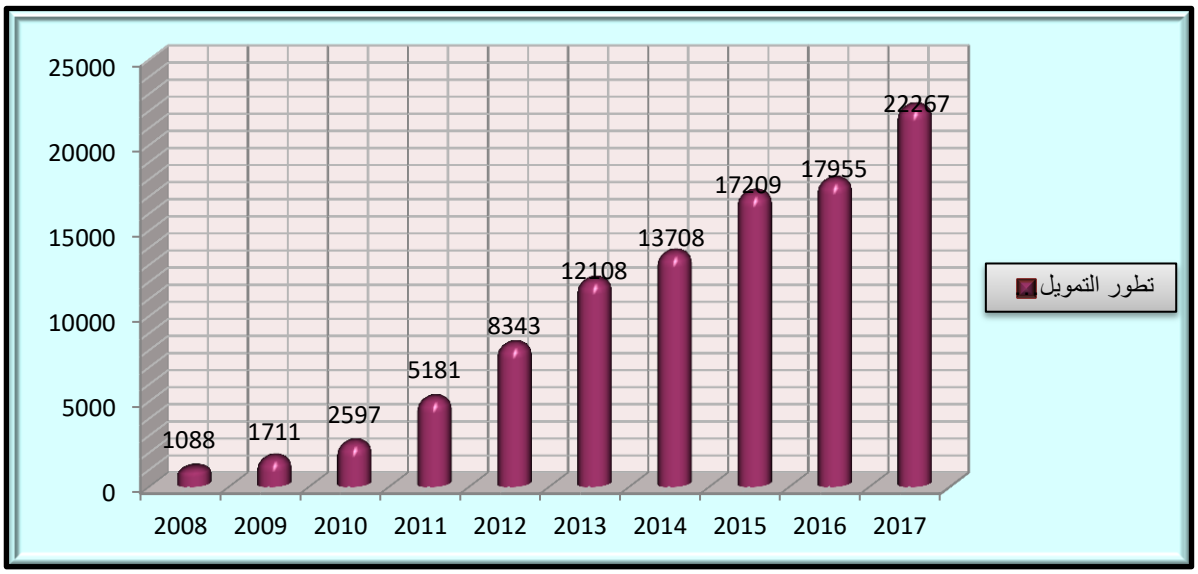

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم "08".

الشكل رقم 15: نسبة تطور التمويل الإسلامي على مستوى بنك الخليج الجزائري(AGB)

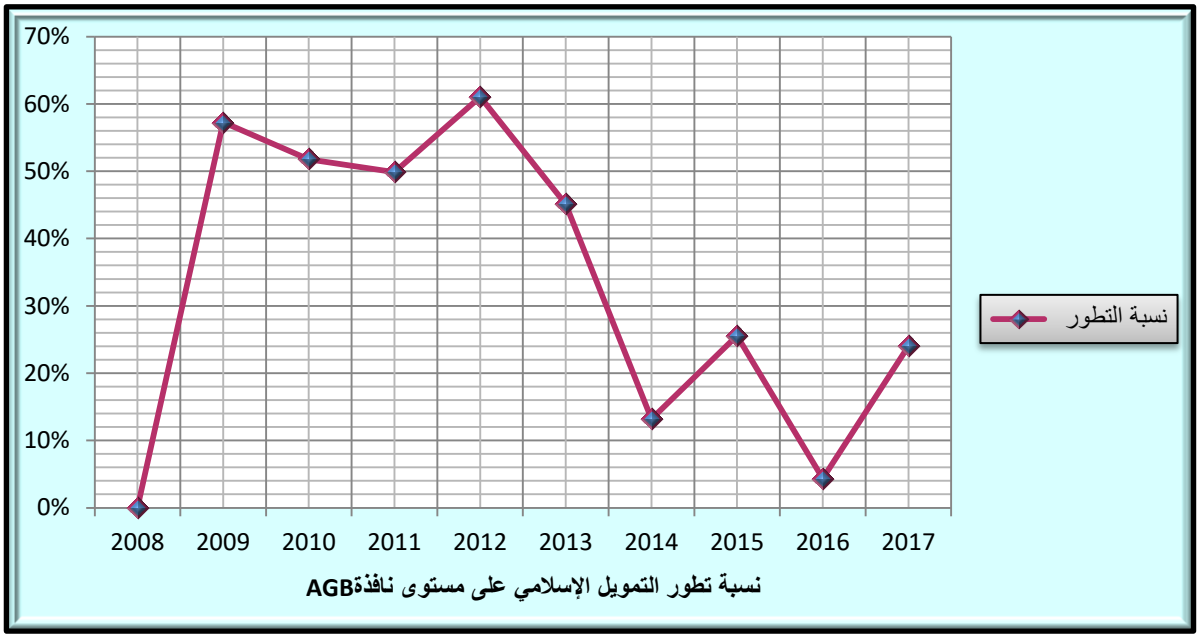

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم "08".

- من خلال الجدول رقم "08" والأشكال رقم "14" و"15" التي تمثل التمثيل البياني لتطور صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائري AGB وذلك خلال السنوات (2008؛2017) نلاحظ التطور المستمر لقيمة التمويلات الإسلامية بشكل واضح وفق الصيغ المنتهجة على مستوى النافذة وأن نسبة الزيادة في التطور مختلفة من سنة لأخرى، حيث بلغت قيمة التمويلات 22267 مليون دينار جزائري وذلك خلال سنة 2017 وهي قيمة معتبرة بإعتبار أن البنك يوفر ثلاثة منتجات إسلامية المتمثلة في: المرابحة والسلم والتمويل الإجاري.

كما نلاحظ أن نسبة التطور في التمويلات الإسلامية كانت متزايدة أيضا فقد بلغت 57.26% سنة 2009 و51.78% سنة 2010 وبلغت سنة 2011 نسبة 49.87% وهذا مؤشر على نجاح تجربة توفير صيغ إسلامية من خلال النوافذ على مستوى البنوك التقليدية، ويستمر التطور في التزايد فقد سجل بنك AGB سنة 2012 نسبة تطور 61.03 % وتعتبر أعلى نسبة في فترة الدراسة، لنلاحظ تراجع في نسبة التطور سنة 2014 إلى نسبة 13.22% وقد يرجع ذلك إلى الأزمة المالية وما تبعها من سياسة تقشف وركود إقتصادي لتعود إلى الإرتفاع سنة 2015 بنسبة 25.54% وقد يعود ذلك إلى توفير البنك لمنتج جديد وإستقطابه لشريحة من العملاء الجدد.

المطلب الثالث: مقارنة حجم النشاط الإسلامي بالنشاط التقليدي على مستوى بنك الخليج الجزائري

بناءا على ما قدمناه في المطلب الثاني وعلى التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري يمكننا أن نقارن بين حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017.

الجدول رقم09: تطور حجم التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري (AGB) مقارنة بالتمويلات الإسلامية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التمويلات الإسلامية (مليون دينار)	1088	1711	2597	5181	8343	12108	13708	17209	17955	22267
نسبة التطور	-	%57.26	%51.78	%49.87	%61.03	%45.12	%13.21	%25.54	%4.33	%24.06
القروض التقليدية (مليون دينار)	10464	12656	14707	24202	35414	42777	50888	40764	51267	67170
نسبة التطور	-	%20.95	%16.20	%64.56	%46.32	%20.8	%18.96	(19.89%)	%25.76	31.01%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري من سنة 2008 إلى سنة 2017.

الشكل رقم 16: تطور حجم التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري مقارنة بالتمويلات الإسلامية

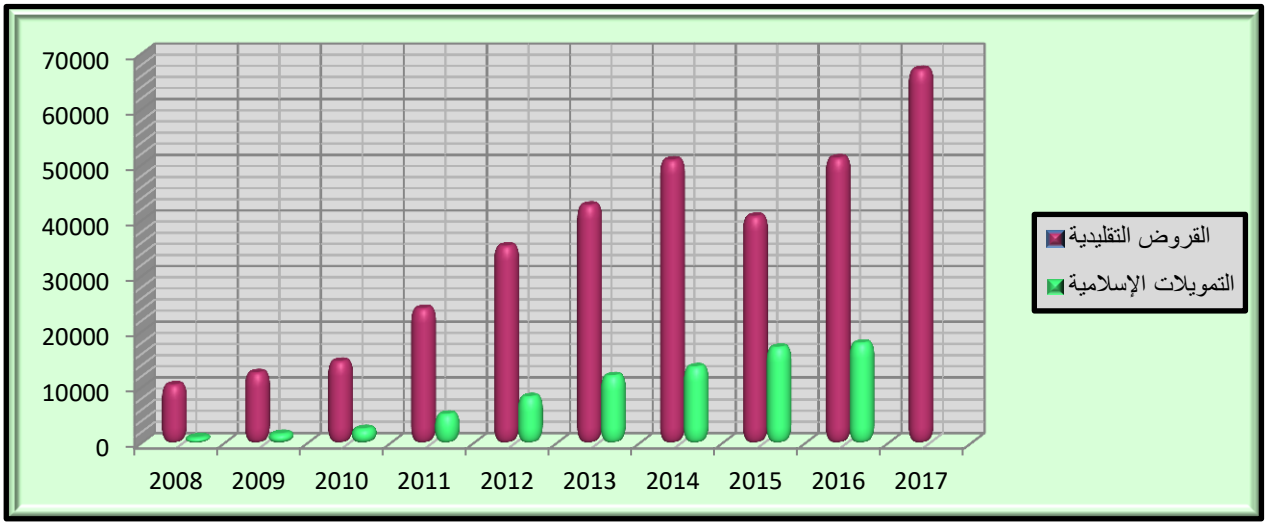

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم "09".

الشكل رقم17: تطور نسبة التمويلات التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري مقارنة بالتمويلات الإسلامية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم "09".

- من خلال ما تم تقديمه في الجدول رقم "09" والأشكال" 16" و"17" التي تمثل تطور القروض التقليدية على مستوى بنك الخليج الجزائري مقابل التمويلات التقليدية وذلك خلال الفترة (من سنة 2008 إلى سنة 2017) نلاحظ تسجيل تفاوت معتبر في تطور نمو التمويلات بحيث أن التمويلات الإسلامية كانت متفوقة على التقليدية في سنتي 2009 و2010 بنسبتي (57.26 %و51.8%) على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى إقبال الزبائن بشكل كبير على التمويلات الإسلامية الخالية من شبهة الربى، أما في سنة 2011 فنلاحظ ارتفاع تطو القروض التقليدية بنسة 64.56 %وتراجع تطور التمويلات الإسلامية إلى 49.87 %، ليعود هذا الأخير إلى الإرتفاع ويسجل أعلى نسبة له سنة 2012 قدرت ب 61.03% يقابلها 46.32% في التمويلات التقليدية ، كما يحافظ التمويل الإسلامي على تفوقه في سنة 2013 و2015 بنسبتي (45.12%و 25.5 %) مقابل (20.8 %و (19.89) %) على التوالي، كما نلاحظ تسجيل إرتفاع في نسبة تطور القروض التقليدية قدر ب 18.96% و25.76 %و31.01 % في كل من 2014 و2016 و2017 على التوالي مقابل إنخفاظ في نسبة تطور التمويلات الإسلامية الذي قدر ب 13.21% و4.33 %و 24.06 % .

المطلب الرابع: تقييم تجربة فتح النافذة الإسلاميةعلى مستوى بنك الخليج الجزائري

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري من سنة 2004 وهي أول سنة باشر فيها البنك نشاطه في الجزائر إلى غاية 2017 مع مقارنة ما حدث من تطورات خلال فترة ما قبل فتح النافذة الإسلامية وبعدها.

جدول رقم 10: أهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2007

	2004	2005	2006	2007
الأصول(موجودات)			ألف دينار جزائري	
موجدات سائلة	931154	1225632	2262002	2981229
تمويلات/ قروض	195253	2615368	5984849	8749428
استثمارات	1348724	15675	2591139	2774865
موجودات ثابتة	114087	91198	180148	497968
موجودات أخرى	1321648	1310269	1845255	2714610
مجموع الموجودات	3910866	5258142	12863393	17718100
الخصوم(المطلوبات)			ألف دينار جزائري	
مجموع الودائع	842347	2512241	4684621	6210721
مطلوبات أخرى	1605707	2639028	5407485	8334546
حقوق الملكية	1462811	106873	2771287	3172833
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3910866	5258142	12863393	17718100
اجمالي إيرادات	201163	360656	2419387	2774949
الدخل الصافي	(127091)	139420	588054	885149

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري من سنة 2004 إلى سنة 2007.

الشكل رقم 18:تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)

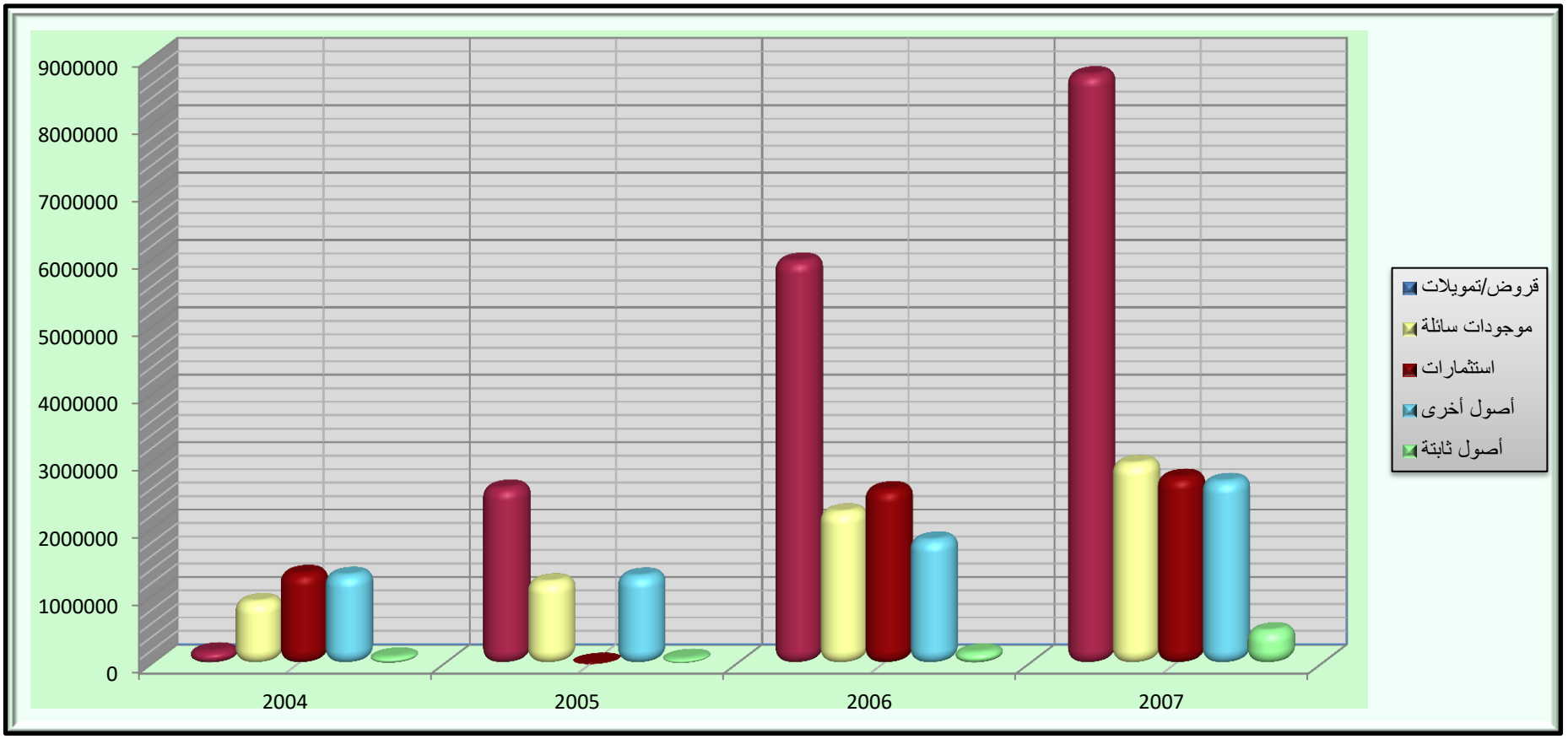

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم " 10 ".

الشكل رقم 19: تطور مطلوبات (أصول) بنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)

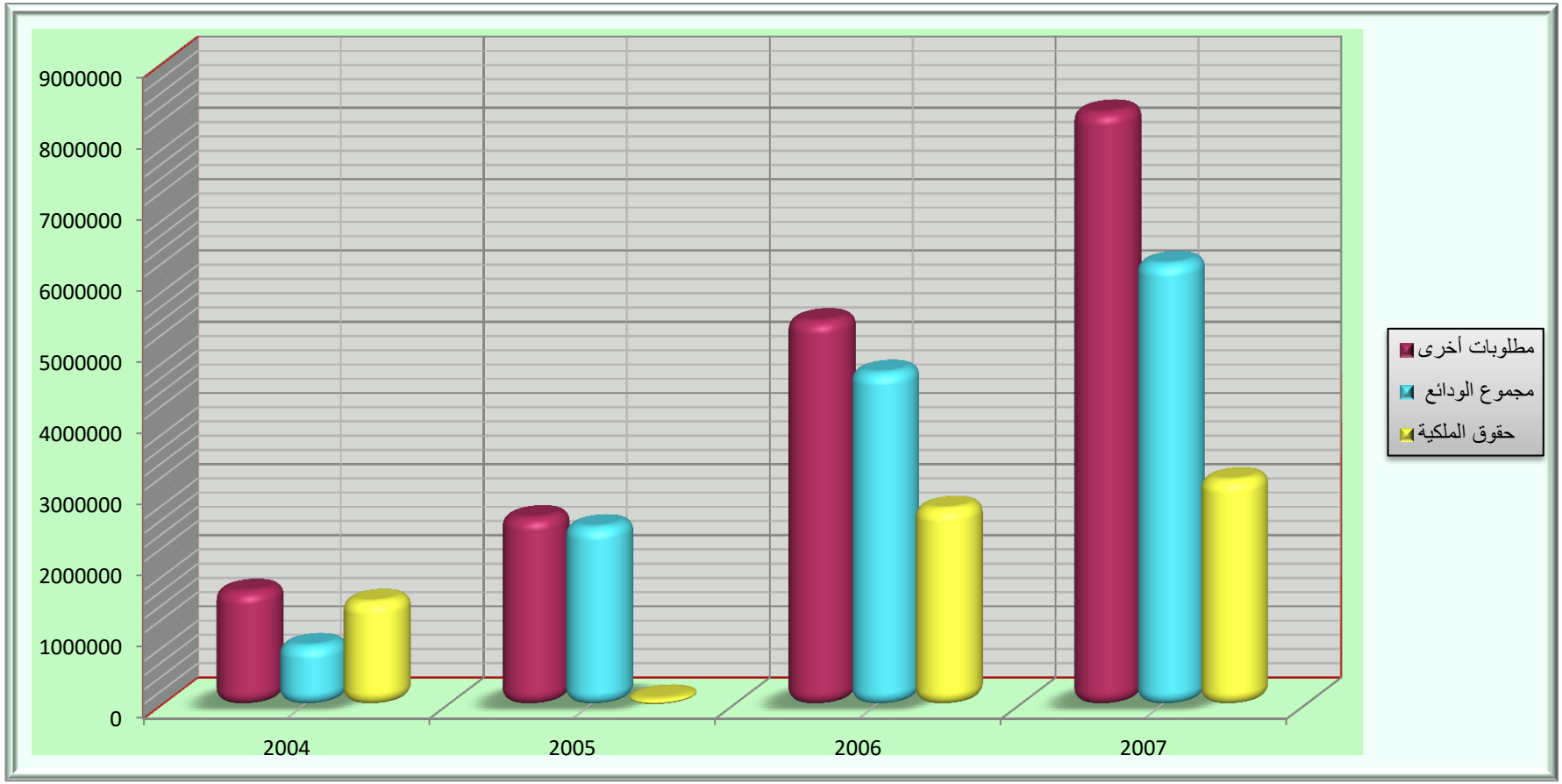

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم "10".

الشكل رقم20: تطور إجمالي الإيرادات والدخل الصافي لبنك الخليج الجزائري قبل فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2004 إلى سنة 2007)

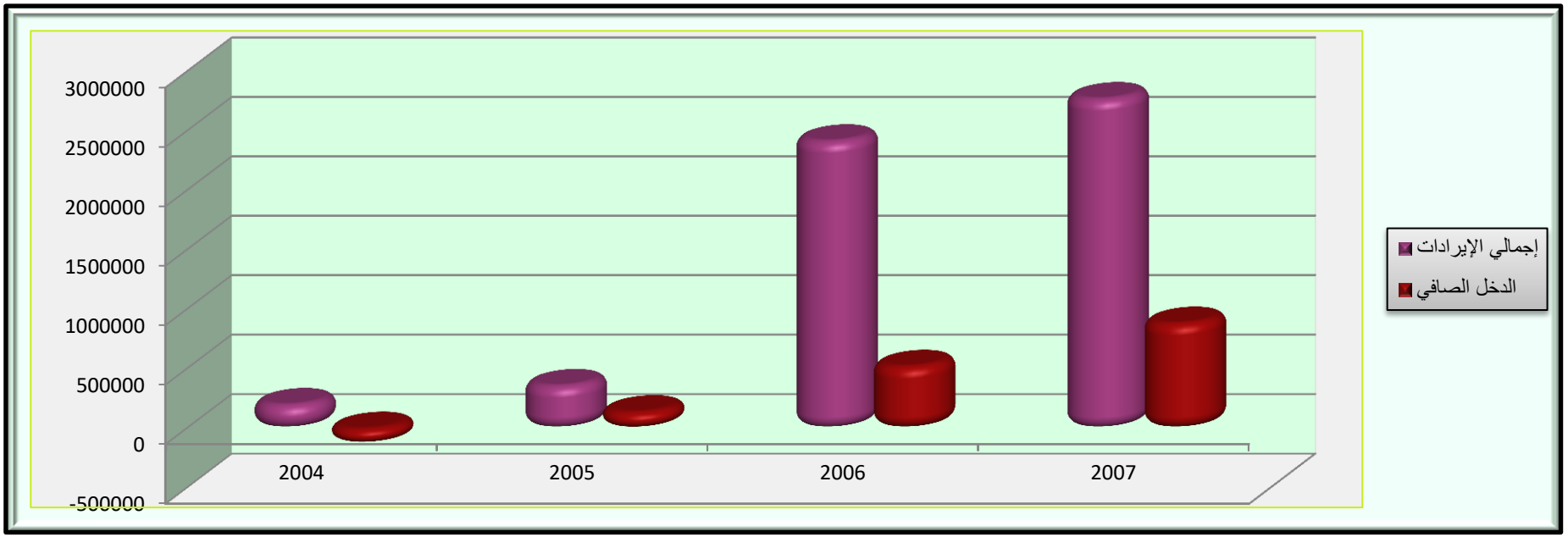

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم"10".

- نلاحظ من خلال الجدول رقم "10" والأشكال رقم و"18" و" 19" و"20" التي تمثل التمثيل البياني لأهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل فتح النوافذ الإسلامية أن إجمالي الموجودات أخذ منحنى تصاعدي قبل اللجوء إلى فتح النوافذ الإسلامية وذلك من سنة 2004 إلى سنة 2007، فقد إرتفعت قيمة الموجودات إلى 17718100 ألف دينار جزائري سنة 2007 وإرتفعت الموجودات الثابتة والتمويلات التي قدمها البنك قبل فتح النوافذ الإسلامية 497968 و 874928 ألف دينار جزائري على الترتيب، وهو نفس الاتجاه التصاعدي لكل من الموجودات السائلة والاستثمارات فقد بلغت قيمة الاستثمارات27774865 ألف دينار جزائري في حين بلغت نسبة ارتفاع الموجودات السائلة 2981229 ألف دينار جزائري أما بالنسبة لجانب المطلوبات (الخصوم) فقد اتجه أيضا تصاعديا (من سنة 2004 إلى سنة2007)، فقد بلغت سنة 2007 كل من الودائع وحقوق الملكية قيمتي6210721 و3172833على التوالي، كما حددت قيمة إجمالي الايرادات سنة 2007 ب 277494 ألف دينار جزائري في حين بلغت الدخل الصافي 885149 ألف دينار جزائري.
- ونلاحظ أيضا من بيانات الجدول إرتفاع في نسبة مجموع موجودات(الأصول) البنك حيث حددت نسبة الإرتفاع ب 25.6% في سنة2005 مقارنة بسنة 2004، خلال هذه الفترة أيضا إكتسب البنك عملاء حيث إرتفعت نسبة الودائع بمعدل كبير تمثل في 99% في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، والدخل الصافي الذي حققه البنك ارتفع بنسبة 99.9% في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، بالإضافة إلى إرتفاع بنسبة 44.2% في إجمالي الإيرادات وذلك في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، كما تتمثل نسبة ارتفاع التمويلات (القروض) في 92.5%في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004. وتشير بيانات الجدول أيضا إلى ارتفاع في موجودات(الأصول) البنك حيث حددت نسبة الارتفاع ب 59% في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، خلال هذه الفترة أيضا كسب البنك عملاء حيث ارتفعت الودائع بمعدل 46% في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، والدخل الصافي الذي حققه البنك ارتفع بنسبة 76.3%في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، و12% في إجمالي الإيرادات و31% في القروض وذلك سنة 2006 مقارنة بسنة 2005. كما تشير أيضا بيانات الجدول إلى إرتفاع في مجموع موجودات(الأصول) البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 27.4%في عام 2007 مقارنة بعام 2006 وارتفع حجم الاستثمارات ب6.6% في عام 2007 مقارنة بعام 2006، خلال هذه الفترة أيضا كسب البنك العملاء حيث نمت الودائع بمعدل 24.6%في عام 2007 مقارنة بعام 2006، ولقد انعكس كل ذلك على الدخل الصافي وإجمالي الايرادات الذي حققه البنك حيث إرتفع كل منهما بنسبة 33.6% و12% على التوالي وذلك سنة 2007 مقارنة بسنة 2006.

جدول رقم 11: أهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري (AGB) بعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2008 إلى سنة 2017

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول(موجودات)	ألف دينار جزائري									
موجدات سائلة	4077402	16319274	25806751	21067862	31721782	46775312	60230137	49344833	29544542	61446277
تمويلات/ قروض	17848631	22744486	26515037	44627916	64949392	81240932	91162236	104883046	117870551	153825301
استثمارات	3288692	10186453	9783749	10666055	48148896	20363724	5210550	2426913	17570906	11263689
موجودات ثابتة	830281	1371028	2610948	2865041	4303272	7057027	9972760	11884437	16190047	19818112
موجودات أخرى	5574151	7150350	4986976	9449277	133628	124306	152829	36144	32975	37664
مجموع الموجودات	31619157	57771591	69703561	88676151	149256970	155561301	165728494	168575373	181209021	246391043
الخصوم(المطلوبات)	ألف دينار جزائري									
مجموع الودائع	13329931	24830454	38186193	49990151	75899968	129170003	135822038	137286466	147830356	210496167
مطلوبات أخرى	14170252	21383656	19122570	25204904	57661804	7450637	9529897	8486515	8675252	8869385
حقوق الملكية	4118974	11557481	12394798	13481096	15695198	18940661	21376577	22802392	24703413	27025491
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	31619157	57771591	69703561	88676151	149256970	155561301	166728512	168575373	181209021	246391043
اجمالي إيرادات	3812530	4691285	4233818	5598185	7895794	10631646	10961400	11846469	11179559	13270022
الدخل الصافي	1669772	2526469	5353329	7065626	9562951	10520317	10579594	10899778	10403387	13566705

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري من سنة 2008 إلى سنة 2017.

الشكل رقم21: تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2008 إلى سنة 2020)

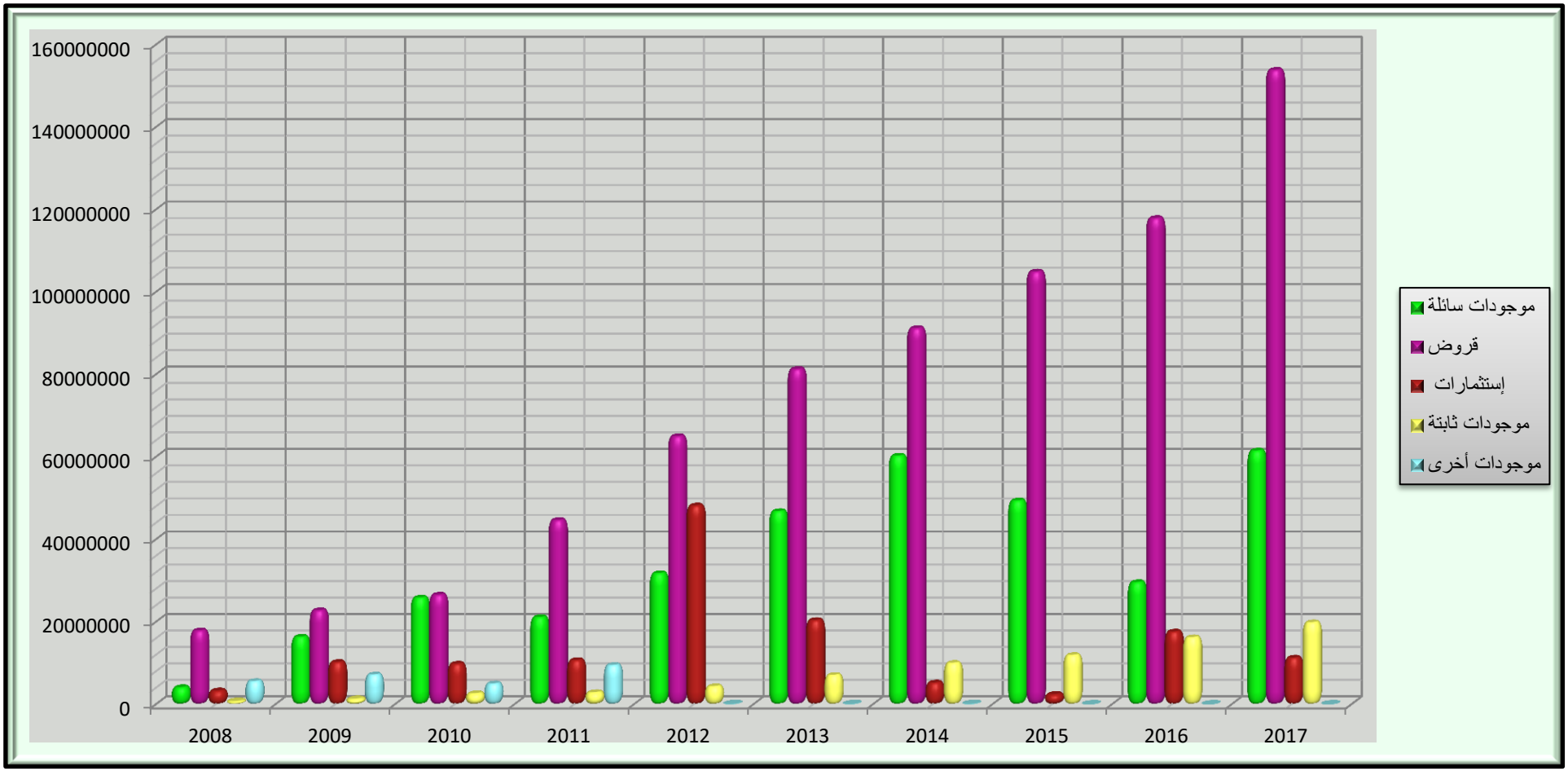

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم" 11".

الشكل رقم22: تطور موجودات (أصول) بنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2008 إلى سنة 2020)

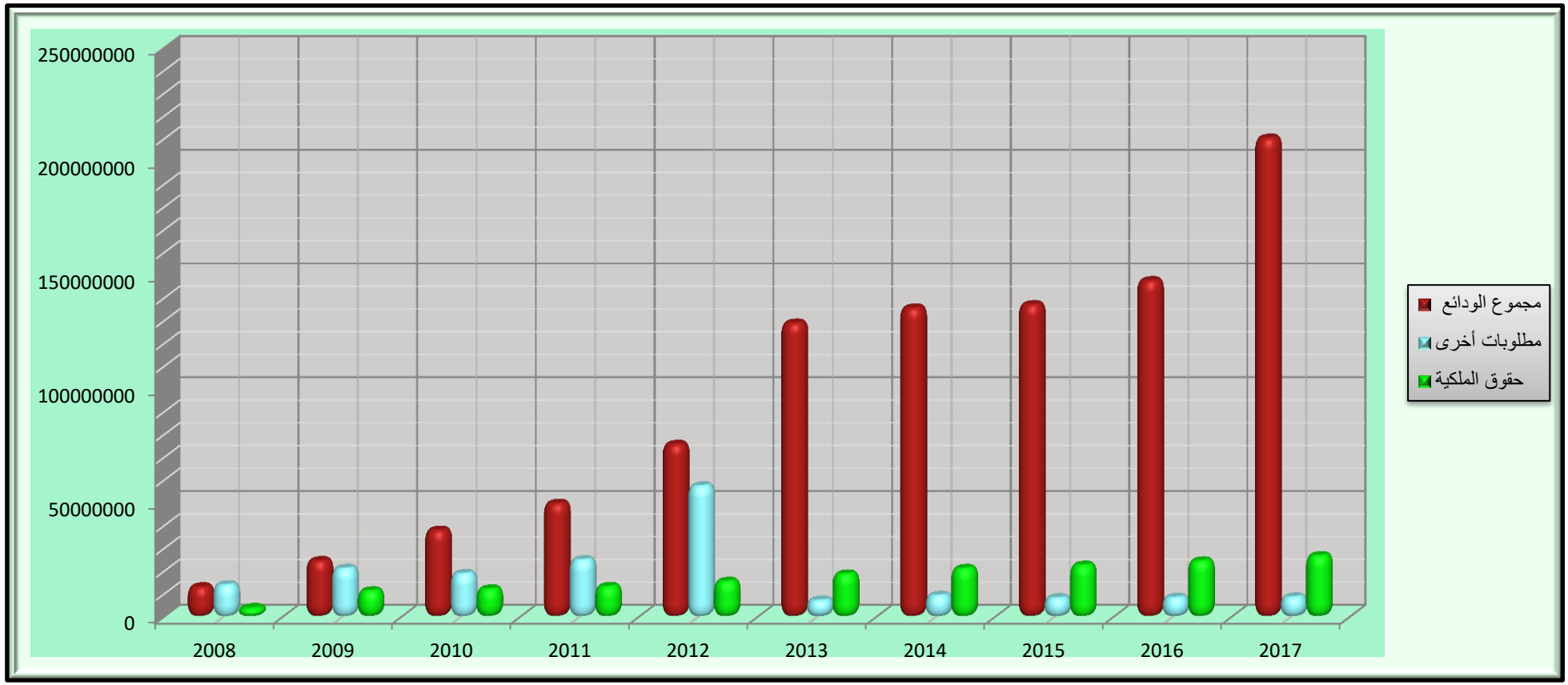

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم" 11".

الشكل رقم23: تطور الإيرادات والدخل الصافي لبنك الخليج الجزائري بعد فتح النوافذ الإسلامية (من سنة 2008 إلى سنة 2017)

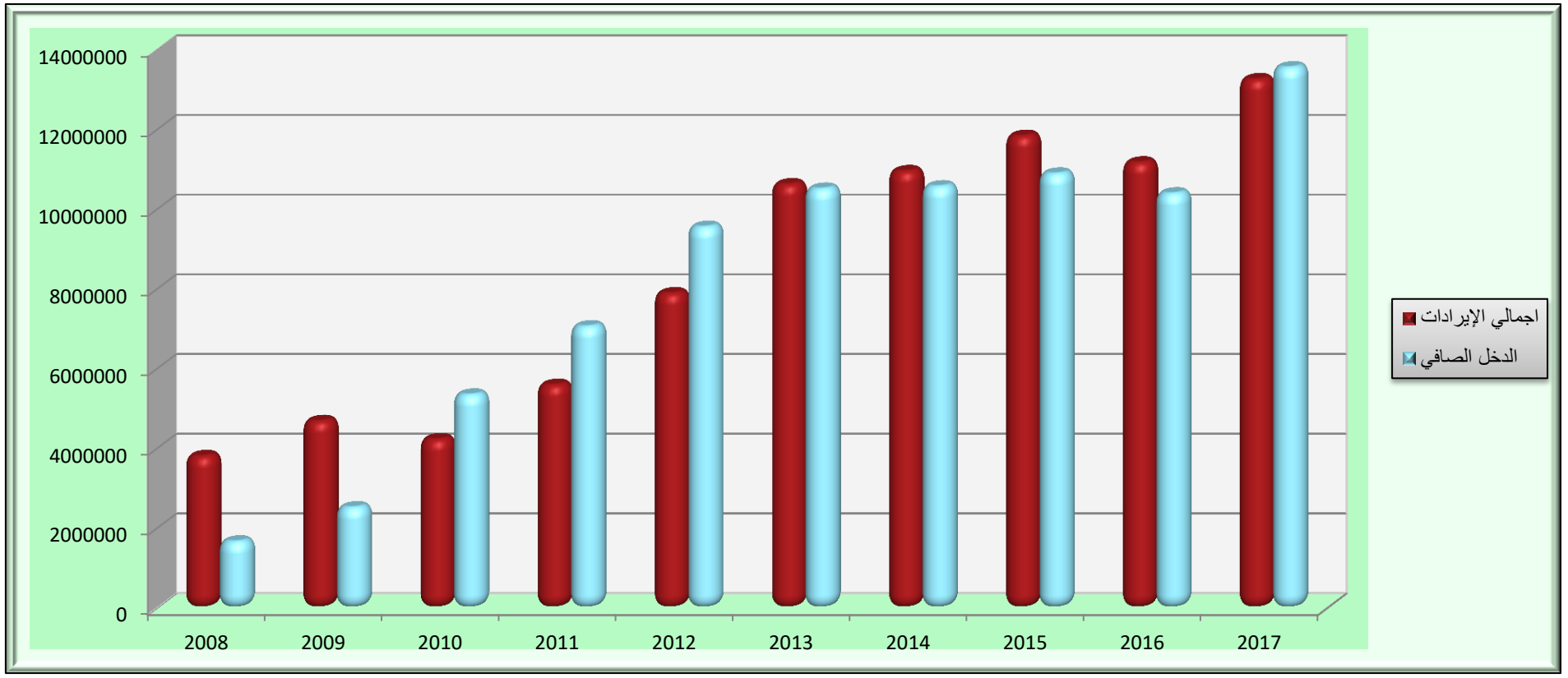

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم" 11".

نلاحظ من خلال الجدول رقم "11" والأشكال رقم "21 "و"22 "و23" التي تمثل التمثيل البياني لأهم البيانات المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) بعد فتح النوافذ الإسلامية أن إجمالي الموجودات أخذ منحنى تصاعدي بعد فتح النوافذ الإسلامية وذلك من سنة 2008 إلى سنة 2017، فقد إرتفعت قيمة الموجودات إلى 246391043 ألف دينار جزائري سنة 2017 وإرتفعت الموجودات الثابتة والتمويلات التي قدمها البنك بعد فتح النوافذ الإسلامية 19818112 و 15382530 ألف دينار جزائري على الترتيب، أما بالنسبة للموجودات السائلة فقد كانت متذبذبة حيث بلغت سنة2017 قيمة 61446277 ألف دينار جزائري وبلغت قيمة الاستثمارات11263689 ألف دينار جزائري مع انها كانت متزايدة ثم تراجعت إلى القيمة المذكورة في حين أن جانب المطلوبات (الخصوم) اتجه أيضا تصاعديا (من سنة 2008 إلى سنة2017)، فقد بلغت سنة 2017 كل من الودائع وحقوق الملكية قيمتي210496167 و27025491 على التوالي، كما حددت قيمة إجمالي الايرادات سنة 2017 قيمة 13270022 ألف دينار جزائري في حين بلغت الدخل الصافي 13566705 ألف دينار جزائري.

ونلاحظ أيضا من بيانات الجدول إرتفاع في نسب كل من مجموع موجودات(الأصول) ونسبة الودائع والدخل الصافي وإجمالي الإيرادات والتمويلات (القروض) بالقيم التالية على التوالي (90.6%، 53.4%،46.98%، 27.22%، 50.98%) في سنة2008 التي بدأ فيها البنك توفير منتجات إسلامية من خلال النافذة، وهو ارتفاع معتبر في النسب مقارنة بسنة 2007، وخلال هذه الفترة كسب البنك عملاء جدد بسبب توفيره منتجات جديدة وهذا ما إنعكس على الدخل الصافي و إجمالي الإيرادات بالإرتفاع.

وتشير بيانات الجدول أيضا إلى إستمرار إرتفاع في موجودات(الأصول) البنك حيث حددت نسبة الارتفاع ب 46.5% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، خلال هذه الفترة أيضا كسب البنك عملاء حيث نمت الودائع بمعدل 29.77% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وصافي الأرباح الذي حققه البنك ارتفع بنسبة 23.32%في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، و15.75% في إجمالي الإيرادات و23.37% في القروض وذلك سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

بعد ما قدمناه قراءة للبيانات المالية الخاصة ببنك الخليج الجزائري (AGB) قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية سنقوم بعرض أهم النسب والمؤشرات المالية المقدمة من طرف البنك وذلك قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية:

جدول رقم12: أهم النسب المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2017

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العائد على الأصول ROA%	2.9	3	3.3	3.6	3.9	3.1	4	3	4	4	2	2	1.5	2
العائد على حقوق الملكية ROE%	9.41	10.24	11.6	15.73	24	33.1	13.18	18.4	21	33	23	18	11.1	10
نسبة السيولة %	30.04	23.3	16.82	12.89	28.25	37	33.7	31.25	30	31.3	36.3	30.26	31.88	29.37

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الشكل رقم 24: تطور النسب المالية لبنك الخليج الجزائري(AGB) قبل وبعد فتح النوافذ الإسلامية من سنة 2004 إلى سنة 2017

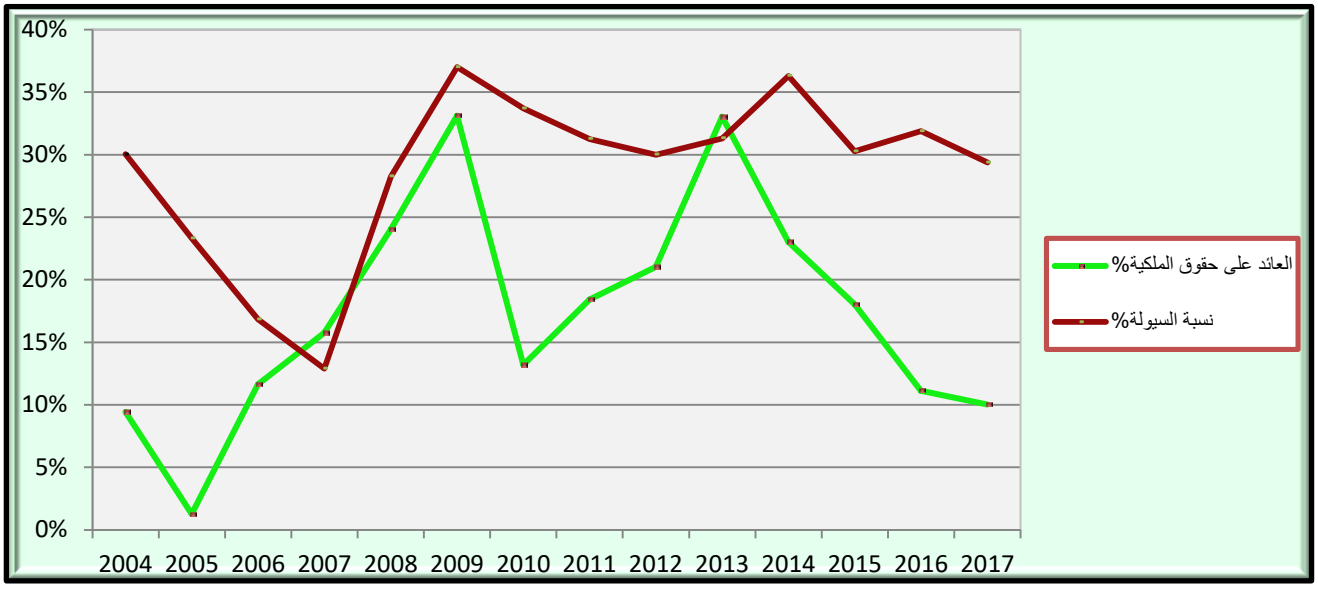

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم" 12".

➢ **قبل فتح النافذة الإسلامية:**

- **العائد على الأصول (ROA):**

قدر العائد على الأصول سنة 2004 ب 2.9% حيث إرتفع خلال السنوات الموالية إلى 3% ثم إلى 3.3 % ثم 3.6% في السنوات 2005 و2006 و2007 على التوالي حيث كان سبب الإرتفاع كفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه وهو ما يعكس ارتفاع هامش الربح.

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):**

قدر العائد على حقوق الملكية سنة 2004 ب 9.41% حيث أنه إرتفع خلال السنة الموالية إلى 10.24% سنة 2005 ليستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2007 وذلك بالنسب 11.6% 15.73% على التوالي ونفسر هذا الإرتفاع بكفاءة إدارة البنك في إستغلال أصوله.

- **نسبة السيولة:**

قدرت نسبة السيولة في سنة 2004 ب30.04% ونلاحظ من خلال الجدول إنخفاض نسبة السيولة على مستوى البنك وذلك في السنوات 2005 و2006 و2007 ب :

23.3%و16.82%و12.89% على التوالي وهو ما يترتب عليه إنخفاض قدرة البنك على بإلتزاماته في المدى القصير على مدار الثلاث سنوات المذكورة.

➢ **بعد فتح النافذة الإسلامية:**

- **العائد على الأصول (ROA):**

قدر العائد على الأصول سنة 2008 وهي السنة التي باشر فيها البنك توفير منتجات التمويل الإسلامية بنسبة 3.9%مقارنة بسنة 2007 ويعود هذا الإرتفاع إلى إرتفاع كفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه وهو ما يعكس ارتفاع هامش الربح، أمافيما يخص سنة 2009 فقد إنخفضت نسبة العائد على الأصول من 3.9% إلى 3.1% ويعود هذا الإنخفاض إلى عدم كفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه وهو ما يترتب عليه إنخفاظ في هامش الربح، وفي سنة 2010 و2012 و2013 نلاحظ ارتفاع العائد على الأصول إلى غاية 4% كما نلاحظ إنخفاظ في سنة 2011 إلى 3% ثم إلى 2% خلال سنتي 2014 و2015 وإلى 1.5% في سنة 2017 ونفسر

هذا الإنخفاض عدم كفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه وهو ما يعكس ارتفاع هامش الربح.

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):**

قدر العائد على حقوق الملكية سنة 2008 ب 24% مقارنة بالسنة الفارطة(2007) وهي السنة التي بدأ فيها البنك توفير منتجات التمويل الإسلامية ويعود هذا الإرتفاع إلى كفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه وهو ما يعكس ارتفاع هامش الربح، ويستمر الإرتفاع خلال السنة الموالية إلى غاية 33.1% سنة 2009، أما فيما يخص سنة 2010 فنلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد إنخفضت من 33.1% إلى 13.8% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، ونلاحظ أيضا أن العائد على حقوق الملكية قد إرتفع إلى غاية 18.4 %في سنة 2011 وحافظ على هذا الإرتفاع خلال سنتي 2012 و2013 بنسبتي21 % و33 % على التوالي ويمكننا تفسير هذا الإرتفاع بكفاءة البنك في إستخدام أصوله وتحكمه في تكاليفه، كما نرصد عودة في إنخفاض **(ROE)** من سنة 2014 إلى غاية 2017 بالنسب التالية على التوالي(23% و18% و11.1% و10%) ويعود هذا الإنخفاظ إلى تراجع البنك في كفاءته في إستغلال أصوله وتحكمه في تكاليفه.

- **نسبة السيولة:**

قدرت نسبة السيولة في بنك الخليج الجزائري سنة 2008 ب 28.5% وهو إتفاع معتبر مقارنة بسنة 2007 التي قدرت ب 12.84% ويعود هذا الإرتفاع إلى توفير البنك للمنتجات الإسلامية الجديدة ما يترتب عنه ارتفاع قدرة البنك على تسديد إلتزاماته في المدى القصير، أما في سنة 2009 فنلاحظ أن البنك يحافظ على إرتفاعه بنسبة ب 37%، أما فيما يخص 2010 و2011 و2012 فقد عادت **(ROE)** إلى الإنخفاض مرة أخرى بالنسب 33.7% و31.25% و30% مما يترتب عنه تراجع قدرة البنك على تسديد إلتزاماته في المدى القصير، كما نسجل عودة ارتفاع **(ROE)** في سنة 2013 و2014 و2016 بالنسب 31.3% و36.3% و31.88% على التوالي وتعود نسبة السيولة إلى الإنخفاض في سنتي 2015 و2017 بنسبتي 30.26% و29.37%.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة من الوكالات البنكية

بناءا على دراستنا الميدانية التي قمنا بها من خلال زيارتنا لثلاثة بنوك حديثة التعامل بالصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية، المتمثلة في:

- ✓ البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ بنك التنمية المحلية؛
- ✓ بنك القرض الشعبي الوطني.

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على إجراءات ودوافع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك الثلاثة، بالإضافة إلى التطرق لأهم الصيغ التي يوفرها كل بنك، مع الإشارة إلى أهم الشروط التي تسمح للزبائن بالتعامل وفق هاته النوافذ مع ذكر توقعات العمال لمدى تأثير صيغ التمويل الإسلامية على عائد البنوك، وذلك عن طريق اجراء مقابلة مع بعض المسؤولين على مستوى الوكالات البنكية محل الدراسة.

المطلب الأول: وصف أداة الدراسة

❖ **تحليل إستمارة المقابلة:**

يرجع سبب اختيار المقابلة إلى محاولة معرفة آراء المسؤولين في فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية، والهدف من المقابلة هو الحصول على معلومات واقعية وذات مصداقية إجابات دقيقة، هي في الحقيقة إجابات عن معظم الأسئلة التي تتبادر في أذهان المقبلين على تعاملات مع البنك التجاري من خلال نافذة إسلامية، وقد استخدمنا مقابلة مفتوحة مع رئيس مصلحة الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك محل الدراسة، ولقد قمنا بتصميم دليل المقابلة هذا الاخير كان بمثابة الخطة العملية لطرح الأسئلة على المسؤولين حتى لا ننسى أي سؤال ولا أي فكرة قد توجه مسار المقابلة إلى جهة غير مرغوبة كما حاولنا أن لا يشعر المستقبل بنوع من الضغط أو الملل أو التهرب من الإجابة مع استغلال كل دقيقة من المدة الزمنية التي سمح بها لنا لإجراء المقابلة.

❖ **تصميم إستمارة المقابلة:**

تتكون إستمارة المقابلة من عدة أسئلة إذ قمنا في بداية التصميم بإدراج وكتابة تقديم المقابلة، ثم قسمنا أسئلة الاستمارة إلى أربعة محاور أساسية حتى يكون هناك ربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي والشكل رقم هو عبارة عن نموذج يبين شكل مخطط إستمارة المقابلة. كما هي موضحة بالملحق رقم واحد.

المطلب الثاني: طريقة سير المقابلات مع البنوك

سنوضح من خلال هذا المطلب طريقة سير المقابلة التي تمت مع مجموعة من البنوك على مستوى ولاية الأغواط إبتداءا من الإنتقال إلى البنوك، ثم مهام المسؤول الذي أجريت معه المقابلة بالإضافة إلى جو المقابلة، وسنلخص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: طريقة سير المقابلة التي أجريت مع مجموعة من البنوك بولاية الأغواط

كيفية سير المقابلة / البنك	تاريخ الإنتقال إلى البنك	المسؤول الذي تمت معه المقابلة	جو المقابلة
البنك الوطني الجزائري (BNA)	• الانتقال إلى البنك كان يوم: الخميس 2022/03/10 خلال الفترة الصباحية؛ • البنك متواجد في شارع بن سحنون، المعمورة، الأغواط؛ • تم إجراء المقابلة مع مسؤولين اثنين بالبنك، ودامت المقابلة حوالي ساعة مع مسؤول المصلحة ونصف ساعة مع المحاسب.	• مسؤول مصلحة الصيرفة الإسلامية؛ • محاسب.	• كلاهما كان متفهما لإنتقال الطالبان إلى البنك؛ • كلاهما كان متعاونا مع الطلبة؛ • تمت المقابلة بطريقة سؤال من طرف الطالب ثم الإجابة بدقة وتمعن من طرف المسؤولين.

بنك التنمية المحلية (BDL)	• الانتقال إلى البنك كان يوم: 2022/03/13 خلال الفترة الصباحية؛ • البنك متواجد شارع بن سحنون، المعمورة، الأغواط؛ • تم إجراء المقابلة مع مسؤول مصلحة الصيرفة الإسلامية بالبنك، ودامت المقابلة حوالي ساعة مع مسؤول المصلحة.	• مسؤول مصلحة الصيرفة الإسلامية.	• نفس جو المقابلة.
بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	• الانتقال إلى البنك كان يوم: 2022/03/24 خلال الفترة الصباحية؛ • البنك متواجد بالمعمورة، الأغواط؛ • تم إجراء المقابلة مع موظفة على مستوى البنك، ودامت المقابلة حوالي ساعة ونصف.	• موظفة على مستوى البنك.	• نفس جو المقابلة.

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المقابلة

في هذا المطلب سنقوم بتفريغ الإجابات المرتبطة بالمحاور الأربعة في أربعة جداول ثم تحليلها.

أولا: تحليل النتائج حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة

تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالمحور الأول من أسئلة المقابلة الخاص ب **(أهداف وتحديات النوافذ الإسلامية)** في الجدول التالي:

الجدول رقم14: إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة: (أهداف وتحديات إنشاء النوافذ الإسلامية)

أسئلة المقابلة (المحور الأول) / البنك	ماهو هدفكم من فتح نافذة إسلامية على مستوى بنككم؟	هل تفسرون رغبتكم في فتح نافذة إسلامية راجع إلى دوافع شرعية أم إقتصادية بحتة؟	كيف كان ترحيب العمال بفكرة إنشاء نافذة خاصة بالصيرفة الإسلامية على بنككم؟	هل واجهتم مشكلة محدودية الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية في بداية نشاطكم؟	هل كان توافد الزبائن على المنتجات الإسلامية كبير أم أن هناك تخوف من مصداقية المنتجات الإسلامية؟
البنك الوطني الجزائري (BNA)	هدفنا الأساسي هو تعظيم الربح.	فتحنا نافذة إسلامية راجع إلى دوافع إقتصادية بالدرجة الأولى ثم توظيف الجانب الشرعي.	لقيت الفكرة ترحيبا كبيرا من طرف العمال ولم يوجد أي عائق لسيرورة العمل.	أكيد، واجهنا هذه المشكلة لأن العمال على مستوى البنك متخصصون في مجال الصيرفة التقليدية ولكن مع الدورات التدريبية سنشكل عمال في المستوى ضمن هذا المجال.	كان الطلب على المنتجات الإسلامية كبير جدا وخصوصا في الفترة الأولى من فتح النافذة.
بنك التنمية المحلية (BDL)	هدفنا الأساسي هو إستقطاب شريحة جديدة من العمال لكسب أرباح أكبر.	يرجع فتحنا لنافذة إسلامية إلى الدافع الاقتصادي لجلب أكبر قدر ممكن من السيولة وتم توظيف الجانب الشرعي في ذلك.	بما أننا متواجدون في مجتمع ينجذب لتطبيق الشريعة الإسلامية فترحيب العمال كان كبيرا بالفكرة وتطبيقه.	نعم، بما أننا في بداية مسيرة تطبيق الصيرفة الإسلامية ولكن نحن ضمن برنامج كامل لتطوير قدرات العمال في هذا المجال.	نعم، كان توافد الزبائن كبير جداعلى المنتجات الإسلامية، ولكن لانستطيع أن ننكر أن هناك فئة متخوفة من مصداقية المنتجات
بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	هدفنا الأساسي هو جلب أكبر قدر من الأرباح.	تم فتح النافذة الإسلامية لتحقيق دوافع إقتصادية بحتة لجلب أكبر عدد من المتعاملين والسيولة.	كان الترحيب ن طرف العمال كبيرا ولكن كان هناك تخوف من عدم مصداقية المنتجات.	نعم، وسنحاول التخلص من هاته المشكلة مع مرور الوقت.	هناك تخوف كبير من عدم مصداقية المنتجات ولكن هناك توافد أكبر عليها.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

- **تحليل الإجابة وفقا للجدول رقم (14):**

من خلال الجدول رقم (14) الذي يمثل إجابات البنوك محل الدراسة على أسئلة المحور الأول من المقابلة نلاحظ أن البنوك الثلاثة إتفقت في إجاباتها على أن الهدف الأساسي من فتح نافذة إسلامية هو إستقطاب شريحة جديدة من المتعاملين لتحقيق أعظم ربح، إضافة إلى أن فتح النافذة يرجع إلى الدافع الاقتصادي بالدرجة الأولى وذلك لجلب أكبر قدر من السيولة المتواجدة خارج الدائرة المصرفية مستغلينا في ذلك الجانب الشرعي، وبإعتبار أننا ضمن مجتمع مسلم يسعى لتتعامل وفق أعمال متطابقة مع الشريعة الإسلامية فقد كان ترحيب العمال بالفكرة كبير جدا بل ويطمح البعض إلى التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى التوافد الكبير والطلب الأكبر من طرف الزبائن على المنتجات الإسلامية مع وجود شريحة تشكك في مصداقية الخدمات المقدمة من طرف النافذة الإسلامية كونها ناتجة عن منظومة ربوية.

أما فيما يخص محدودية الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية فقد كانت إجابات المسؤولين تنصب نحن أنه أي نشاط في بداية مسيرته يواجه بعض العقبات سواءا من الجانب المالي أو من جانب الموارد البشرية ولكن مع التمرن والدورات التدريبية والبرامج التي يتم وضعها سيتشكل لديهم مجموعة من العمال ذو كفاءة عالية في مجال الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: تحليل النتائج حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة

تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالمحور الثاني من أسئلة المقابلة الخاص ب **(متطلبات وخطوات إنشاء نوافذ إسلامية)** في الجدول التالي:

الجدول رقم15: إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة: (متطلبات وخطوات إنشاء نوافذ إسلامية)

أسئلة المقابلة (المحور الثاني) / البنك	ماهي أهم الخطوات التي إتبعتموها لفتح نافذة إسلامية على مستوى بنككم؟	هل تعتمدون على مبدأ تخصيص رأس مال مستقل ومفصول عن رأس مال البنك الأساسي؟	هل ستنتهجون مبدأ التدرج في السنوات القادمة؟
البنك الوطني الجزائري (BNA)	أهم ما يجب توفره لفتح نافذة إسلامية هو تطبيق معاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إضافة إلى فصل الموارد المالية بين البرنامجين وتعيين هيئة رقابة شرعية.	أكيد، ويعتبر مبدأ تخصيص رأس مال مستقل هو أساس فتح النافذة الإسلامية.	سنسير وفق هذا المنهج ويمكن أن نصل إلى فتح بنوك إسلامية تابعة لبنكنا مستقبلا.
بنك التنمية المحلية (BDL)	أهم الخطوات هي: توفير خدمات إسلامية والفصل في المواد بين الصيرفة التقليدية والإسلامية وأهم شيء هيئة الرقابة الشرعية.	طبعا، فمبدأ تخصيص رأس مال مستقل عن رأس المال الأم هو أول خطوة لفتح نافذة إسلامية.	ربما، في السنوات المقبلة إذا كانت هاته التجربة ناجحة سنحاول فتح فروع وبنوك إسلامية تابعة لنا.
بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	أول خطوة هي تعيين هيئة للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الفصل في الموارد المالية.	نعم، ونستطيع القول أنه أول شرط لتوفير خدمات إسلامية فهذه الخدمات يجب أن تكون ممولة برأس مال متطابق مع الشريعة الإسلامية.	أكيد، وهدفنا هو فتح فروع خاصة بالصيرفة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

- **تحليل الإجابة وفقا للجدول رقم (15):**

من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل إجابات البنوك محل الدراسة على أسئلة المحور الثاني من أسئلة المقابلة نلاحظ أن البنوك الثلاثة إتفقت في إجاباتها على أن أهم الخطوات الذي تم إتباعها هي توفير منتجات تتوافق و الشريعة الإسلامية وهي تعتبر أساس التعامل مع النافذة بالإضافة إلى تعيين هيئة للرقابة الشرعية مع الحرص على الفصل بين الموارد المالية الخاصة بالخدمة التقليدية عن موارد الخدمات الإسلامية، من جانب آخر أكد المسؤولين الثلاثة أن البنوك محل الدراسة خصصت للصيرفة الإسلامية رأس مال مستقل ومنفصل عن رأس مال البنك الأصلي ومتحصل عليه بطريقة شرعية وهو شرط أساسي من شروط فتح نافذة إسلامية، كما وضح المسؤولين أن البنوك محل الدراسة تسير وفق مبدأ التدرج ويسعون مستقبلا إلى الإنتقال من التحول الجزئي إلى التحول الكلي.

ثالثا: تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة

تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالمحور الثالث من أسئلة المقابلة الخاص ب **(دور هيئة الرقابة الشرعية في النافذة الإسلامية)** في الجدول التالي:

الجدول رقم16: إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة: (دور هيئة الرقابة الشرعية في النافذة الإسلامية)

أسئلة المقابلة (المحور الثالث) / البنك	هل يتمثل دور هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من شرعية النشاطات التي تقدمها النافذة؟	هل يشمل دور هيئة الرقابة الشرعية إصدار تعليمات وإرشادات حول طرق البحث عن أشكال التعامل وأساليبه التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟	هل تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتدقيق الملفات والتأكد من إلتزام النافذة بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟
البنك الوطني الجزائري (BNA)	نعم، دور الهيئة الأساسي هو التأكد من شرعية أي نشاط على مستوى النافذة.	نعم، تصدر الهيئة تعليمات وإرشادات توجه سير النافذة.	نعم، أي ملف على مستوى النافذة يمر على تدقيق هيئة الرقابة الشرعية.
بنك التنمية المحلية (BDL)	أي نشاط على مستوى نافذة البنك يخضع لرقابة الهيئة الشرعية.	نعم، تقوم الهيئة بتوجيه وإرشاد النافذة إلى طرق البحث وأساليب التعامل.	نعم.
بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	نعم، جميل النشاطات الإسلامية تخضع لرقابة الهيئة الشرعية.	من مهام الهيئة إرشاد النافذة إلى أساليب وطرق التعامل.	نعم.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة.

- **تحليل الإجابة وفقا للجدول رقم (16):**

من خلال الجدول رقم (16) الذي يمثل إجابات البنوك محل الدراسة على أسئلة المحور الثالث من المقابلة نلاحظ أن المسؤولين يؤكدون أن هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنك تقوم بإصدار تعليمات وإرشادات إلى إدارة النافذة حول طرق البحث على أشكال التعامل وأساليبه التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الرجوع إليهاعند القيام بأي نشاط على مستوى النافذة لتتأكد من مشروعيته ومطابقته لأحكام الشريعة، كما تقوم الهيئة أيضا بتدقيق ملفات والمستندات والوثائق مع بعض المسؤولين داخل البنك للتأكد من السير وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الرابع: تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة

تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالمحور الرابع من أسئلة المقابلة الخاص ب **(التتبع العملي للنافذة الإسلامية)**

الجدول رقم17: إجابات البنوك محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة: (التتبع العملي للنافذة الإسلامية)

أسئلة المقابلة (المحور الرابع) / البنك	متى تم فتح النافذة الإسلامية على مستوى بنككم؟	ما هي أهم منتجات تمويلية متوفرة على مستوى بنككم؟	ماهي شروط الإستفادة من التمويل الإسلامي من خلال نافذتكم؟	كيف كان تأثير توفيركم لمنتجات تمويل إسلامية على عوائد البنك؟
البنك الوطني الجزائري (BNA)	30/جويلية/2020 على المستوى الوطني؛ 2020/09/29 بالاغواط.	نوفر على مستوى نافذتنا: ❖ **المرابحة:** مرابحة عقار؛ مرابحة سيارة؛ مرابحة تجهيزات. ❖ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** إجارة عقارية إجارة معدات	شخص طبيعي بالغ؛ **السن:** من 21 إلى 69 سنة؛ **الدخل:** إبتداءا من 40000 دج دخل منتظم وثابت ؛ **المبلغ:** يصل إلى 200000000 دينار حسب نوع التمويل المطلوب؛ **فترة السداد:** من 1 إلى 40 سنة حسب نوع التمويل المطلوب؛ **تسديد** الأقساط: يكون شهريا؛ **السرعة:** معالجة الملف لا تتجاوز 10أيام.	بما أننا نوفر منتجات التمويل الإسلامية منذ سنتين تقريبا فإننا نستطيع الحكم على نجاح هاته التجربة من خلال ما درته من أرباح للبنك خلال هاته الفترة القصيرة كما أن المنتجات المتوفرة ساهمت في: – تحقيق عوائد مالية وربحية عالية للبنك؛ – ارتفاع العائد على هذه المنتجات يدل على كفاءة البنك في إستغلال أصول؛ – الزيادة في التمويلات المقدمة يؤدي إلى الزيادة في الموجودات الإستثمارية للبنك. كما نتوقع في المستقبل أن هاته المنتجات ستكون منافسة قوية للمنتجات التقليدية.

بنك التنمية المحلية (BDL)	الإثنين 2022/01/10	تتمثل منتجاتنا في: ❖ **المرابحة:** مرابحة سيارات للأفراد ؛ مرابحة استهلاك للأفراد؛ المرابحة استثمارللمؤسسات؛ المرابحة استغلال للمؤسسات ❖ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** اجارة عقارية منتهية بالتمليك للأفراد؛ إجارة معدات.	شخص طبيعي بالغ؛ يحمل جنسية جزائرية ومقيم داخل الوطن؛ **السن:** من 21 إلى 66 سنة؛ **الدخل:** إبتداءا من 40000 دج دخل منتظم وثابت. **المبلغ:** يصل إلى 65000000 دينار حسب نوع التمويل المطلوب؛ **فترة السداد:** من 1 إلى 25 سنة حسب نوع التمويل المطلوب؛ **تسديد الأقساط:** يكون شهريا؛ **السرعة:** معالجة الملف لا تتجاوز 7أيام.	بما لأننا حيثي العمل بالصيرفة الإسلامية نحن نتوقع أن العوائد المالية والأرباح على منتجات التمويل الإسلامية ستكون مرتفعة جدا وهذا من خلال الكم الهائل من الزبائن الذي توافد عليها .
بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	25/01/2021 على المستوى الوطني	نوفر على مستوى نافذتنا: ❖ **المرابحة:** مرابحة عقار ؛ مرابحة سيارة؛ مرابحة تجهيزات. ❖ **الإجارة:** إجارة عقارية إجارة معدات	شخص طبيعي بالغ؛ يحمل جنسية جزائرية ومقيم داخل الوطن؛ **السن:** 70سنة عند دفع آخر قسط **الدخل:** ضعف الراتب الوطني الأدنى. **المبلغ:** يصل إلى 65000000 دينار حسب نوع التمويل المطلوب؛ **فترة السداد:** من 1 إلى 30 سنة حسب نوع التمويل المطلوب؛ **تسديد الأقساط:** يكون شهريا؛ **السرعة:** تصل أحيانا إلى 15يوم.	نعم، كان تأثير المنتجات الإسلامية على البنك كبير جدا من خلال جلب عوائد مالية كبيرة وإستثمارات جديدة.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة.

➢ **تحليل الإجابة وفقا للجدول رقم (19):**

من خلال الجدول رقم (19) الذي يمثل إجابات البنوك محل الدراسة على أسئلة المحور الرابع من المقابلة حيث نلاحظ أن البنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك القرض الشعبي الجزائري) حديثة التعامل بالصيرفة الإسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية فقد أفادنا مسؤول البنك

الوطني الجزائري أنهم أول بنك يقوم بفتح نافذة إسلامية وذلك منذ سنتين بحيث أنه يقدم مجموعة من منتجات التمويل الإسلامية المتمثلة في المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والتي يتم توفيرها إلى كل من الأفراد والمؤسسات والمهنيين وذلك بعد توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها أن يكون طالب التمويل شخص عاقل وبالغ يحمل الجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر وأن لا يتجاوز سنه 69 سنة بالإضافة إلى أن يكون له دخل ثابت ومنتظم أقله 40000 دج، كا أفاد أن البنك يستطيع توفير تمويل يصل إلى 200000000 دج وذلك حسب نوع التمويل المطلوب وللعميل الحق في إرجاعه في مدة تصل إلى 40 سنة من خلال أقساط تدفع شهريا إلى البنك من طرف العميل.

أما بالنسبة لبنك التنمية المحلية فهو يوفر أيضا المرابحة والإجارة الأفراد والمؤسسات والمهنيين وذلك بعد توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها أن يكون طالب التمويل شخص عاقل وبالغ يحمل الجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر وأن لا يتجاوز سنه 66 سنة بالإضافة إلى أن يكون له دخل ثابت ومنتظم أقله 40000 دج، كا أفادنا أن البنك يستطيع توفير تمويل يصل إلى 650000000 دج وذلك حسب نوع التمويل المطلوب وللعميل الحق في إرجاعه في مدة تصل إلى 25 سنة من خلال أقساط تدفع شهريا إلى البنك من طرف العميل.

وبخصوص بنك القرض الشعبي الجزائري فقد صرح لنا المسؤول أنهم يوفرون منتجين هما المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك، ولمنح العميل التمويل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط تتمثل في أن يكون طالب التمويل شخص عاقل وبالغ يحمل الجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر وأن لا يتجاوز سنه 70 سنة عند تسديد آخر قسط، بالإضافة إلى أن يكون له دخل ثابت ومنتظم بحيث يكون ضعف الراتب الوطني الأدنى، كما أفادنا أن البنك يستطيع توفير تمويل يصل إلى 650000000 دج وذلك حسب نوع التمويل المطلوب وللعميل الحق في إرجاعه في مدة تصل إلى 30 سنة من خلال أقساط تدفع شهريا إلى البنك من طرف العميل.

وبخصوص تأثير منتجات التمويل الإسلامية على عائد البنك فقد أكدت لنا البنوك الثلاثة أن توفير منتجات إسلامية من خلال النافذة يساهم في تحقيق عوائد مالية وربحية عالية للبنك.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في دراستنا إلى تجربة بنك الخليج الجزائري في التحول الجزئي إلى الصيرفة الإسلامية من خلال إنشائه لنوافذ إسلامية، بالإضافة إلى تقييم تجربة ثلاثة بنوك عمومية تقليدية جزائرية في عملية التحول.

وعلى ضوء كل ما تم عرضه، تبين لنا أن بنك AGB قدم أداء مقبول في هذا المجال بالرغم من كل التحديات والصعوبات مما أدى إلى تحقيقه نجاحا إستثنائيا بفضل الجهود المبذولة من قبل إدارة البنك في التحول إلى توفير خدمات تتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى وجود تحركات على مستوى البنوك العمومية التقليدية الجزائرية أبرزها: BNA، BDL، CPA في التوجه إلى فتح نوافذ إسلامية.

خـــاتـــــمـــة

وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من الركائز الأساسية للمعاملات المالية، التي قدمت النموذج الأفضل في تقديم هاته المعاملات. فأنشئت البنوك الإسلامية لتجسيد نظام بنكي قائم على ضوابط الشريعة الإسلامية ولتصبح بديلا ذات جودة عن البنوك التقليدية.

ويعتبر التمويل الإسلامي من أكثر الخدمات تطورا وإنتشارا، وذلك نتيجة النجاح الكبير والإقبال الأكبر عليها، وترتب على الإنفتاح الكبير للصيرفة الإسلامية تنوع الأساليب التمويلية، وفي طبيعة وصيغ المنتجات التي تقدمها، والطلب المتزايد على هذه الخدمات أدى إلى إستقطاب إهتمام البنوك التقليدية ومحاولتها توفير خدمات تكتسي الطابع الإسلامي، بحيث أن مجموعة من البنوك التقليدية على المستوى المحلي والدولي الدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال التحول الجزئي أو الكلي.

وسلطت هذه الدراسة الضوء على التحول الجزئي للبنوك التقليدية من خلال فتحه للنوافذ الإسلامية التي تعتبر أقسام متخصصة غير مستقلة، تابعة للبنوك التقليدية، تعني بتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشريعة الإسلامية، وما يتبعها من إجراءات ومتطلبات، بالإضافة إلى دراسة تجربة بنك AGB وبعض البنوك العمومية التقليدية الجزائرية في تبني فكرة توفير خدمات إسلامية، في وجود مؤشرات تدعوا إلى التفاؤل بنجاح هذه التجربة أهمها: تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامية من طرف العملاء.

وأثبتت بعض التجارب السابقة للدول، نجاح هذه التجربة وفعاليتها، مما شجع الجزائر على أن تخوض غمار هذه التجربة وهي بذلك خطوة ناجحة لتحويل النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة.

أولا: نتائج إختبار الفرضيات

من هذا المنطلق، سنقوم بإختبار فرضيات الدراسة بيان صحتها أو خطإها:

1. **الفرضية الأولى:** بالرجوع إلى الجانب النظري، وإلى الشق الخاص بالنوافذ الإسلامية نجد أن فتح البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية يعتبر شكل من أشكال التحول الجزئي إلى الصيرفة الإسلامية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. **الفرضية الثانية:** بالرجوع إلى الجانب التطبيقي، وبالإستناد على تحليل معلومات المقابلات، نجد أن تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح النوافذ الإسلامية، يعود إلى الدافع الاقتصادي بالدرجة الأولى وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من السيولة لتعظيم أرباحه، وكذلك لجلب شريحة كبيرة من المتعاملين، وتم توظيف الجانب الشرعي في ذلك، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية الثانية لعدم صحتها.
3. **الفرضية الثالثة:** بالرجوع إلى الجانب النظري، وبالشق الخاص بالنوافذ الإسلامية نجد أن القاعدة الأساسية لفتح نافذة إسلامية هي توفير خدمات ومنتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومع طبيعة المجتمع الجزائري المتدينة أصبع معظم العملاء يتجنبون التعامل مع المعاملات الربوية، والتوجه إلى المعاملات الإسلامية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. **الفرضية الرابعة:** من خلال ما تضمنه الفصل التطبيقي من تحليل للمعطيات والبيانات المالية لبنك الخليج الجزائري، تم التوصل إلى أن توفير منتجات تمويل إسلامية على مستوى البنك سجلت أرباحا وعوائد معتبرة، وبالإستناد على تحليل معلومات المقابلات، تبين لنا أن تجربة فتح النوافذ الإسلامية على مستوى الوكالات البنكية في ولاية الأغواط، أثبتت نجاحا نوعيا بالرغم من حداثة تطبيقها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

بناءا على ما تضمنه الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- ✓ لا يقتصر عمل البنوك الإسلامية على توفير خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط، بل يعمل أيضا على تثبيت القيم العقائدية لدى العاملين والمتعاملين به؛
- ✓ تسعى البنوك الإسلامية إلى تطهير المعاملات المصرفية من الربى الذى تتعامل به البنوك التقليدية؛
- ✓ يختلف العمل البنكي الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة على عمل البنوك التقليدية القائمة على الفوائد الربوية؛

- ✓ شهدت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة توسعا كبيرا ولقد رافق هذا التوسع إنتشارها في مختلف دول العالم؛
- ✓ يعتبر منهج التدرج من أنجح المناهج المتبعة لتبني الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؛
- ✓ تعتبر ممارسة البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية تجربة ناجحة؛
- ✓ يعتبر تقديم البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية تصريحا ضمنيا على نجاح الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يعتبر خطوة أولية للتحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ تعتبر النوافذ الإسلامية هيئة تابعة للبنوك التقليدية، فليس لتلك النوافذ أي شخصية مستقلة؛
- ✓ تواجه البنوك التقليدية عند فتحها لنوافذ إسلامية صعوبات وتحديات؛
- ✓ يحتاج العمل بالصيرفة الإسلامية إعداد كوادر بشرية مؤهلة؛
- ✓ من أهم صيغ التمويل الإسلامية المقدمة من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية: المرابحة والإجارة؛
- ✓ توسع إهتمام الجزائر بالنوافذ الإسلامية، حيث بدأت البنوك العمومية التقليدية بإنشائها إضافة إلى البنوك الخاصة؛
- ✓ فتح النوافذ الإسلامية يؤدي إلى زيادة ربحية البنك وزيادة حصته السوقية من خلال جذب العملاء الذين يفضلون التعامل بصيغ تمويل إسلامية؛
- ✓ حققت المؤشرات المالية لبنك AGB نسبة نمو أفضل في معظم البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية وذلك بعد إنشاء النافذة الإسلامية.

ثالثا: التوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- ضرورة القيام بأيام دراسية وملتقيات حول النوافذ الإسلامية من أجل زيادة الوعي؛
- إنشاء دورات تكوينية لإطارات في الصيرفة الإسلامية؛
- ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية في تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

رابعا: آفاق الدراسة

يعد موضوع دراستنا متشعبا وواسعا إذ يمكن دراسته من عدة جوانب أخرى تبعا لأهداف كل باحث وذلك لأن هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من التعمق والمعالجة بالإضافة إلى أنها موضوع حديث التطبيق في البنوك الجزائرية، ولذلك يمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون عنواين لبحوث مستقبلية:

- ✓ أثر فتح النوافذ الإسلامية على أداء البنوك التقليدية؛
- ✓ دور النوافذ الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية العالمية؛
- ✓ دور التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي للبنوك التقليدية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الأحاديث النبوية

ثالثا: المعاجم

- إبن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.
- محمد بن محمد الشنقيطي، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، الجزء الثاني، باب الإجارة.

رابعا: الكتب

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دارغيد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
- إبراهيم عبد الحليم عيادة، **مؤشرات الآداء في البنك الإسلامية**، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- شهاب احمد، سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول المجموعة من البنوك الإسلامية**، جمعية التراث للنشر المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002.
- محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

خامسا: البحوث المنشورة

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية، 2005.
- لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس 2010.
- أحمد الحساسنة، فيصل شيادة، **منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة**، بحث منشور مقدم الى كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية برنامج كراسي البحث، جامعة محمد بن سعيد الإسلامية، الرياض، السعودية، 2014.
- فهد الشريف، **الفروع الأسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

سادسا: المجلات

- هوارية بن حليمة، علي بطاهر، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية**، التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة إقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01.
- إسماعيل نسرين، دردوري لحسن، **تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية(السودان وماليزيا نموذجا)**، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلة 06، العدد01، جانفي 2020.
- معاذ بن عبد العزيز المؤذن، **المغارسة بين الإسلامي والقانون الفقهي: دلالاتها وتطبيقها**، مجلة المواد، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، ديسمبر 2020.
- فلاق علي، بوسهوة نذير، **صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية تجارب وتحديات**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، جامعة لمدية الجزائر، العدد الأول،

- آيت قاسي، عزو رضوان، مطاهري بهاء الدين، مسيليتي نبيلة، **صيغ التمويل الإسلامي بدائل الطرق التمويل التقليدية**، مجلة التنويع الإقتصادية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، العدد الأول.
- مفيض الرحمان، **رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية**، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، شيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر 2007.
- رمضاني لعلا، أم الخير البارود، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر-**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد واللإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد01، العدد02، ديسمبر 2017.
- محمد جعفر هني، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، العدد 12، 2017.
- منير خطوي، أعمر بن موسى، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات إقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، سبتمبر 2021.
- عائشة بنوجعفر، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت الدولي، المركز الجامعي علي الكافي تندوف، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، سبتمبر 2020،

سابعا: أطروحة الدكتوراه و رسائل الماجستير

1. أطروحة الدكتوراه

- قطاف عبد القادر، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (واقع حلول لتجارب عربية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2017.

2. رسائل الماجستير

- أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المالية الصرفية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- محمد عبد الحليم عمر، **أساليب وصيغ تمويل إسلامية للمشروعات الصغيرة**، رسالة ماجستير منشورة، مركز صالح سالم للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع غزة**، رسالة ماجستير منشور، جامعة إسلامية، غزة، 2010.
- خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فاعليته في معالجة الأزمة المالية 2008**؛ رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2015 .
- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006.

ثامنا: القوانين والمواد

1. القوانين

- الجمهورية الجزائرية. نظام. النظام رقم 2020-01 . المؤرخ في 15 مارس 2020 الجريدة الرسمية. 24 مارس2020. العدد 16.

2. المواد

- المادة 06 من النظام 20-02
- المادة 07 من النظام 20-02
- المادة 08 من النظام 20-02
- المادة 09 من النظام 02-02
- المادة 10 من النظام 20-02
- المادة 17 من النظام20-02
- المادة 18 من النظام20-02
- المادة 22 من النظام20-02

تاسعا: التقارير

- التقرير السنوي لسنة 2004، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2005، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2006، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2007، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2008، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2009، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2010، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2011، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2012، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2013، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2014، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2015، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2016، بنك الخليج الجزائري؛
- التقرير السنوي لسنة 2017، بنك الخليج الجزائري.

عاشرا: محاضرات

- إلياس بن دحان، **محاضرات في مقياس مدخل لإدارة البنوك التجارية**، ماستر مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020.

الحادي عشر: المواقع الإلكترونية

- بن حجو فؤاد، النوافذ الإسلامية (الشبابيك التشاركية)، على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=e9i-OqPmsA4
- بنك الخليج الجزائري، على الرابط التالي:
/https://www.agb.dz
- البنك الوطني الجزائري، على الرابط التالي:
/https://www.bna.dz
- بنك التنمية المحلية، على الرابط التالي:
https://www.bdl.dz/arabe/index.htm
- بنك القرض الشعبي الجزائري، على الرابط التالي:
/https://www.cpa-bank.dz
- إتحاد المصارف العربية، على الرابط التالي:
/https://uabonline.org/ar/r

قائمة الملاحق

أسئلة المقابلة

❖ **المحور الأول: أهداف و تحديات إنشاء النوافذ الإسلامية**

- ✓ هل تفسرون رغبتكم في فتح نافذة إسلامية راجع إلى دوافع شرعية أم إقتصادية بحتة؟
- ✓ كيف كان ترحيب العمال بفكرة إنشاء نافذة خاصة بالصيرفة الإسلامية على بنككم؟
- ✓ هل واجهتم مشكلة محدودية الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية في بداية نشاطكم؟
- ✓ هل كان توافد الزبائن على المنتجات الإسلامية كبير أم أن هناك تخوف من مصداقية المنتجات الإسلامية؟

❖ **المحور الثاني: متطلبات وخطوات إنشاء نوافذ إسلامية**

- ✓ ماهي أهم الخطوات التي إتبعتموها لفتح نافذة إسلامية على مستوى بنككم؟
- ✓ هل تعتمدون على مبدأ تخصيص رأس مال مستقل ومفصول عن رأس مال البنك الساسي؟
- ✓ هل ستنتهجون مبدأ التدرج في السنوات القادمة؟

❖ **المحور الثالث: دور اللجنة الإستشارية في النافذة الإسلامية**

- ✓ هل يتمثل دور اللجنة الإستشارية في التأكد من شرعية النشاطات التي تقدمها النافذة؟
- ✓ هل يشمل دور اللجنة الإستشارية الشرعية إصدار تعليمات وإرشادات حول طرق البحث عن أشكال التعامل وأساليبه التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟
- ✓ هل تقوم اللجنة الإستشارية بتدقيق الملفات والتأكد من إلتزام النافذة بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟

❖ **المحور الرابع: التشبع العملي للنافذة الإسلامية**

- ✓ متى تم فتح النافذة الإسلامية على مستوى بنككم؟
- ✓ ما هي أهم منتجات تمويلية متوفرة على مستوى بنككم؟
- ✓ ماهي شروط الإستفادة من التمويل الإسلامي من خلال نافذتكم؟
- ✓ كيف كان تأثير توفيركم لمنتجات تمويل إسلامية على عوائد البنك؟

(وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي -الأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

تحية طيبة وبعد

إنه يشكركم على منحنا جزءا من وقتكم وسنقدم لكم:

إستمارة أسئلة داعمة للمقابلة في إطار إعداد مذكرة ماستر شعبة **علوم مالية ومحاسبة** تخصص **مالية وبنوك**

تحت عنوان: **مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية المنتهجة من طرف البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نجاعة صيغ التمويل الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية لذا نرجو من سيادتكم إفادتنا حول الموضوع من خلال إجابتكم على هذه الأسئلة المقترحة للحصول على معلومات واقعية وذات مصداقية.

(وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير)

من إعداد الطالبين:

- بديرينة حسناء
- عيواز رابح

الأستاذة المشرفة:

-طعابة سمية

- الملحق 02-

بنك الجزائر
BANK OF ALGERIA

النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020،
المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية
وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

إنّ محافظ بنك الجزائر؛

- بمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمم؛
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدّل والمتمم؛
- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمم، لا سيّما المواد 66 إلى 69 منه؛
- وبمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرّخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدّل والمتمّم؛
- وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 5 صفر عام 1437 الموافق 17 نوفمبر سنة 2015 والمتضمّن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 ربيع الأول عام 1441 الموافق 14 نوفمبر سنة 2019 والمتضمّن تعيين محافظ بنك الجزائر؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتضمّن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر؛
- وبمقتضى النظام رقم 06-02 المؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 والمحدّد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية؛
- وبمقتضى النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- وبمقتضى النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- وبمقتضى النظام رقم 12-03 المؤرّخ في 14 محرّم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- وبمقتضى النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- وبمقتضى النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية؛
- وبمقتضى النظام رقم 20-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- وبمقتضى النظام رقم 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
- وبعد الاطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس سنة 2020؛

يصدر النظام الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

المادة 2: في مفهوم هذا النظام، تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز، على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

المادة 4: تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية :

- المرابحة،
- المشاركة،
- المضاربة،
- الإجارة،
- السلم،
- الاستصناع،
- حسابات الودائع،
- الودائع في حسابات الاستثمار.

المادة 5: المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة 6: المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

المادة 7: المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

المادة 8: الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجّر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

المادة 9: السَّلَم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.

المادة 10: الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتّفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

المادة 11: حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مسبقاً.

المادة 12: الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

المادة 13: تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية، المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر.

المادة 14: قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المادة 15: في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

المادة 16: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق التالية :

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بطاقة وصفية للمنتوج،
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه،
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ «شباك الصيرفة الإسلامية» عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 17 و 18 أدناه.

المادة 17: يقصد بـ «شباك الصيرفة الإسلامية»، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

يجب أن يكون «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ «شباك الصيرفة الإسلامية» والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط «شباك الصيرفة الإسلامية».

يجب أن تكون حسابات زبائن «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

المادة 18: تُضمن استقلالية «شباك الصيرفة الإسلامية» من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصَّصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

المادة 19: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبّق عليهم.

كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

المادة 20: باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون، الذي يُجيز لبنكه أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية، تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف «شباك الصيرفة الإسلامية» لأحكام المواد المذكورة أعلاه من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

يحقّ لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن «شباك الصيرفة الإسلامية» ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها «شباك الصيرفة الإسلامية» في التمويلات التي يقوم بها.

المادة 21: تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمعة من طرف «شبابيك الصيرفة الإسلامية» للبنوك، لأحكام النظام رقم 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

تخضع الودائع في حسابات الاستثمار إلى تنظيم خاص.

المادة 22: بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

المادة 23: يُلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

المادة 24: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المحافـــظ
أيمن بن عبد الرحمان

- الملحق 3-

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442هـ/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لشباك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج مرابحة الإستغلال**

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442هـ/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لشباك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: منتج الإجارة المنتهية بالتمليك للخواص

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-الملحق 4-

BNA
الصيرفة الإسلامية
FINANCE ISLAMIQUE
شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية
بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية
البنك الوطني الجزائري
الثقافة الإسلامية
مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

-الملحق 5-

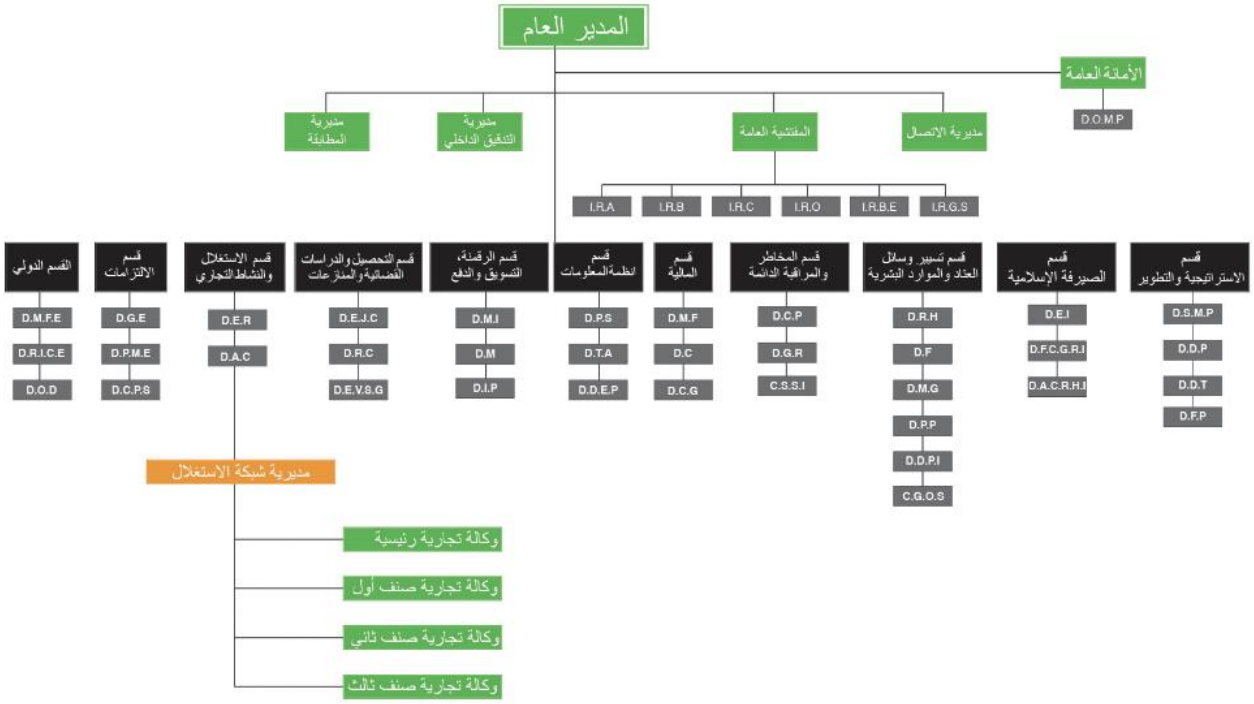
المدير العام
الأمانة العامة
D.O.M.P
مديرية المطابقة
مديرية التدقيق الداخلي
المفتشية العامة
مديرية الاتصال
I.R.A
I.R.B
I.R.C
I.R.O
I.R.B.E
I.R.G.S
القسم الدولي
D.M.F.E
D.R.I.C.E
D.O.D
قسم الالتزامات
D.G.E
D.P.M.E
D.C.P.S
قسم الاستغلال والنشاط التجاري
D.E.R
D.A.C
قسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات
D.E.J.C
D.R.C
D.E.V.S.G
قسم الرقمنة، التسويق والدفع
D.M.I
D.M
D.I.P
قسم نظمة المعلومات
D.P.S
D.T.A
D.D.E.P
قسم المالية
D.M.F
D.C
D.C.G
قسم المخاطر والمراقبة الداخلية
D.C.P
D.G.R
C.S.S.I
قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية
D.R.H
D.F
D.M.G
D.P.P
D.D.P.I
C.G.O.S
قسم الصيرفة الإسلامية
D.E.I
D.F.C.G.R.I
D.A.C.R.H.I
قسم الاستراتيجية والتطوير
D.S.M.P
D.D.P
D.D.T
D.F.P
مديرية شبكة الاستغلال
وكالة تجارية رئيسية
وكالة تجارية صنف أول
وكالة تجارية صنف ثاني
وكالة تجارية صنف ثالث